

تأليف

الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد

المكتبة الفيصلية

مكة المكرمة - العتيبية - س.ت ١٣٢٧٦ ص.ب ٢٠٣-٢٧ برقيا: فرهود ت: ٥٧٤٦٦٧٩



تأليف

الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد



[illegible]

اهداءات ٢٠٠١

أ.د/ هنري أمين عوض

القاهرة

تقـــديم

اجتذب تاريخ النقود العربية من الناحية العلمية والفنية كثيراً من العلماء الذين كان لهم فضل الكشف عن حقائق كثيرة فى هذا الميدان ويأتى فى مقدمتهم « آدلر » و « كاستليونى » و « شتيكل » الذى أفرغ فى هذه المادة خلاصة أفكاره وعلمه وجاء من بعدهم المؤرخ الكبير لينبول Lane-Poole بإنتاجه الضخم فى ميدان النقود والموازين العربية .

وبالرغم من وفرة الباحثين من المستشرقين إلا أن النقود العربية لم تلق عند الشرقيين من العناية بتاريخها غير ما كتبه أدباء كقدامة بن جعفر والقلقشندى أو رحالة كناصرى خسرو وابن بطوطة ، وحتى هؤلاء وهؤلاء يتناولون فى كتبهم موضوع النقود العربية فى نبذ عرضية أو فصول خاصة ، فيما عدا المقريزى الذى خصص لها كتيباً مستقلا أسماه « شذور العقود فى ذكر النقود » ، ولكنهم جميعاً يشتركون فى الاكتفاء بالتعميم دون استيعاب الموضوع كما فعل المستشرقون الذين كتبوا فى نفس المادة بكثير من التخصص

والإفاضة ، وإن كان لكتابنا العرب على كل حال ، فضل السبق فى تسجيل معلومات هامة عن النقود فى مؤلفاتهم استقى منها المستشرقون القدامى منهم والمحدثون .

وموضوع هذا الكتاب « النقود العربية » وهو لمحة سريعة فى تاريخ النقود العربية منذ فجر الإسلام حتى اليوم .

ولعلنى بهذا العرض السريع ألفت النظر إلى أهمية هذا النوع من الدراسة للفقهاء والمؤرخين والاقتصاديين على السواء ، فالاقتصاد يدرس ذلك الدور الذى تلعبه النقود فى مضمار النشاط البشرى ، ويكفى أن نعرف أن الأساس الذى تلعبه النقود لم يتغير منذ اختراعها حتى الآن ، حين لجأ الناس إلى استعمالها وحدة للحساب ، ووسيطاً للمبادلة ، وأداة لاختزان القوة الشرائية ، وقاعدة للقيم المستقبلة . كما أن النقود وثائق هامة يمكن الاعتماد عليها فى استنباط الحقائق التاريخية ، سواء ما يتعلق منها بالأسماء ، أو بالعبارات الدينيـــة المنقوشة ، فهى سجل للألقاب والنعوت ، التى تلقى الضوء على كثير من الأحداث السياسية ، التى تثبت أو تنفى تبعية الولاة أو السلاطين والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية فى التاريخ الإسلامى ، ولذلك تعتبر النقود العربية الوثائق الرسمية الصحيحة التى لا يسهل الطعن فى

قيمتها . وهى فوق هذا كله تعتبر مستندات الوحدة السياسية والاقتصادية فى العالم العربى ، منذ أن كانت دمشق وبغداد والقاهرة مركز الإشعاع الاقتصادى ، ففى سوريا تم على يدى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) تأميم دور السك وتعريب النقود التى تتداولها كافة الشعوب الإسلامية ، فلم تعد نقود العرب تدور فى فلك النقود البيزنطية أو الفارسية أو ترتبط بأسعارهـــا وأوزانها ، كما حملت مصر والعراق مشعل الإصلاح النقدى الذى أضاءته العاصمة الأموية دمشق فأسهمت القاهرة وبغداد فى ضرب النقود العربية ونشرها خلال العمليات التجارية فى الخليج العربى وحوض البحر المتوسط ، بقدر ما أسهمتا فى إقامة دور جديدة للسك وتزويدها بالفنيين فضلا عن المعادن النفيسة اللازمة .

وتهتم الشريعة الإسلامية بالنقود فى ميدان العبادات والمعاملات ، وذلك لاتصال النقود بالزكاة الصداق ، والعقود ، والوقف والعقوبات والدية وغيرها . وقد حدث تغير كبير بالزيادة أو النقص فى النقود العربية المتداولة فى مختلف العصور ، مما استدعى حلا لهذا التغيير عند تطبيق القواعد الفقهية المتعلقة بالشئون المالية . والوقوف على التطور التاريخى للنقود العربية ، وأوزانها ، وعيارها ،

وقيمتها ، يساعد على إيجاد هذه الحلول عند تعيين النصاب الشرعى بالنقود المتداولة .

وتندرج دراسة النقود تحت علم النميات La Numismatique وهو العلم الذى يبحث فى النقود ، والأوزان ، والأختام ، والأنواط وقد بدأ هذا العلم فى نيل ما يستحقه من العناية منذ عهد قريب . حين بدأ تدريسه فى جامعاتنا العربية وقد أسهمت وزارة الثقافة والإرشاد القومى فى إلقاء الضوء على أهمية علم النميات العربية بإقرار إنشاء متحف خاص للنقود فى مصر بعد صدور القرار الوزارى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ وعهد إلى مصلحة الآثار إجراءات إخراج هذا المتحف إلى حيز الوجود .

ويحسن قبل الاسترسال فى موضوع النقود أن نشرح بعض الألفاظ التى سوف يرد ذكرها فى ثنايا هذا الكتاب حتى نزيل عن القارئ بعض الغموض واللبس :

السكة :

يعبر لفظ « السكة » عن معان متعددة تدور كلها حول النقود التى تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية

وفلوس نحاسية فيقصد به حيناً تلك النقوش التى تزين بها هذه النقود على اختلاف أنواعها وأحياناً أخرى يعنى قوالب السك التى يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضاً على الوظيفة التى تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة . غير أن المعنى الشائع هو إطلاق كلمة « السكة » على النقود العربية التى تضرب فى دور السك والتى أصبحت وسيلة التعامل الرئيسية فى العصـــور الوسطى بين مختلف شعوب العالم ، تشهد بذلك تلك المجموعات من النقود العربية التى عثر عليها فى روسيا ، وبولندا ، وفنلدة وألمانيا ، وقد عاش لفظ « السكة » فى أوربا غريباً عن وطنه العربى وأمعن فى الاغتراب حتى تبنته الفرنسية باسم Sequin واشتقت منه الإيطالية لفظ Zecchino .

الدينار :

إن لفظ «دينار» مشتق من اللفظ اليونانى اللاتينى Denarius-Aureus وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده وقد أشار إليها القرآن الكريم فى سورة آل عمران (آية ٧٥) :

﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾ .

ولم يمس الإصلاح النقدى الأول الذى قام به الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ عيار هذه السكة الذهبية وإنما عمل على ضبط وزنها عن طريق صنج زجاجية لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان ومن ثم أصبح الوزن الشرعى للدينار الإسلامى منذ تعريبه هو ٤,٢٥ جرامات وأقدم الدنانير العربية تلك التى تحمل صورة عبد الملك بن مروان وهى مؤرخة سنة ٧٤ هـ وثمت دنانير أخرى مشابهة ضربت فى سنة ٧٦ هـ وسنة ٧٧ هـ وفى هذه السنة الأخيرة تم تعريب الدينار الإسلامى فاختفت الصور من نقوشه وظهرت عليه العبارات التى تشير إلى شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وتاريخ الضرب . وقد ظلت مضاعفات الدينار وكسوره مستعملة فى جميع البلاد الإسلامية منذ فجر الإسلام ، بينما شاع فى صقلية فى عصر الفواطم ضرب أرباع الدنانير ومنذ عهد السلطان المملوكى الأشرف برسباى ٨٢٥ – ٨٤٢ هـ (١٤٢١ – ١٤٣٨ م) أطلق على العملة الذهبية المضروبة فى مصر اسم « الأشرفى » وكان عيار الدينار العربى وأجزائه مرتفعاً غالباً (٢٣ ٣/٤ قيراطاً) حتى العصر العثمانى على الأقل إذ كان يراعى أن يكون الذهب خالصاً من الشوائب ما استطاعت العمليات الفنية إلى ذلك سبيلا .

الدرهم :

وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية وقد اشتق اسمه من الدراخمة اليونانية ، أما استعماله فى المعاملات فقد استعاره العرب من الفرس إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامى تتعامل بالدراهم أى أنها كانت تتبع قاعدة الفضة باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسى وقد حدد مرسوم إصلاح النقد العربى نسبة ثابتة بين وزن الدرهم والدينار هى ١٠ : ٧ أى أن الدرهم كان يمثل ٧/١٠ الدينار ومن ثم كان وزنه الشرعى ٢,٩٧ جرام على أساس أن الوزن الشرعى للدينار ٤,٢٥ جرامات ولكن هذا الوزن خضع لتغيرات كبيرة خلال العصور التاريخية وكان للدرهم العربى مضاعفات كما كانت له أجزاء لتسهيل العمليات التجارية .

الفلس :

إن كلمة « فلس » لا تعنى بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الإسلام هو فى هذا الغرض الضيق ولفظ « الفلس » مشتق من اليونانية وقد استعار العرب تلك السكة عن البيزنطيين وكانت تسمى Follis غير أن العرب لم يتقيدوا بوزن هذا النوع من السكة البيزنطية إذ كان هذا الوزن عند الفتح العربى

لسوريا مصر وفى غاية الاضطراب ، فضربوا فلوساً عربية فى بعلبك وحلب ، وحمص ، ودمشق ، وطبرية ، وفلسطين ، والإسكندرية. واختلفت أوزانها وقيمها باختلاف الأقاليم التى ضربت فيها وإن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم معـــروفة وهى $\frac{١}{٤٨}$ والأصل فى ضرب هذا النوع من النقود النحاسية أن تكون عملة تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة ولكن رغم ذلك اهتم العرب بنقوشها وأوزانها وصنعوا لضبط هذه الأوزان وتحديدها صنجاً زجاجية خاصة مقدرة بالقراريط والخروبات .

اختراع النقود

لم يعرف الإنسان التعامل بالنقود وهو يعيش فى الغابات ولكن بعد حياة الاستقرار ، واشتغاله بالزراعة ، وانخراطه فى سلك الجماعة ، وجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التفكير فى الأخذ والعطاء ، وساعد على ذلك رغبته الفطرية فى المبادلة ، وهى عنده تقويم وقبول يخرج المسألة من مجرد استلاب لحاجة الغير إلى حيث تصير نفعاً لا غنى عنه . ولكن كيف كان يجرى التعامل فى أول عهد المجتمع به ؟ إن التعامل كان يتم فى أول الأمر — وفى ظل اقتصاد بدائى — بين شخصين كل منهما فى حاجة إلى ما عند صاحبه ، ولم تكن الحاجة إذ ذاك تزيد عن اللحوم والجلود وغيرها من الرغبات المحدودة ، ويرى بعض المؤرخين أن المبادلة قامت فى الجماعات البشرية على اختيار مادة أو أكثر ، تؤدى بين الناس مهمة الوساطة فى التبايع وكسب الأرزاق ، ففى الصين مثلا استعمل المحار على أنه الوسيلة الرسمية للتبادل حتى القرن الرابع قبل الميلاد حين ظهرت فى الصين النقود المعدنية ، كما لعب الثور دوراً هاماً فى التبادل ببلاد اليونان ، وحسبه أن كانت له القيمة الكبرى فى التقديرات كما للذهب الآن ،

فيذكر هوميروس فى إلياذته ، أن بعض الأسلحة كانت تساوى تسعة ثيران وبعضها مائة ؛ كما قدرت الجارية بأربعة ثيران .

والخلاصة أن السلع النقدية كانت تفرضها ظروف خاصة ، فى بلد معين ، فاختلفت هذه السلع من شعب لآخر فهى فى بلد ما الأرز ، وفى آخر الشاى والجلود أو الخيول والعبيد ، ولاغضاضة فى هذا ما دامت النقود كما يعرفها الاقتصادى الأمريكى « فرانسيس ووكر » هى وسيلة للمبادلة أيا كانت هذه الوسيلة التى ارتضاها القوم فى معاملاتهم تحقيقاً لمنفعتهم ؛ غير أن الخسارة وضياع الثروة كانت تتحقق تماماً فى حالة النقود القابلة للتلف كالمحاصيل أو الحيوانات ، كما واجه الناس صعوبة تجزئة هذه الأموال أحياناً لتحقيق رغبة المبادلة فى العمليات التجارية البسيطة ؛ وأصبح من الضرورى — بعد ارتقاء الاقتصاد الاجتماعى — الاعتماد على سلعة تجمع بين المنفعة والبقاء على الحوادث . وهذا فى ذاته أصل الفكرة التى أوحت إلى الناس أن يتخذوا من المعادن وسيطاً للمبادلات ، لأن المعادن معيار ثابت لا يتعرض للضياع كرأس مال ، ولاتحتاج المعادن إلى نفقة فى حفظها ، فوق أنها تتحمل عوادى الدهر ، وتمتاز بسهولة الحمل والنقل ؛ فضلا عن قابليتها للتجزئة إلى أجزاء

توافق مختلف الأغراض والاحتياجات ، وهكذا اتجهت الجماعات إلى إعداد المعادن بأوزان معلومة مقدرة تحت مسئولية أصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة ، وتولت الدولة الإشراف على هذه العلامات ، فختمت القطعة بخاتم الدولة كى تصبح « نومسما » أى قانونية « من اليونانية Nomos أى القانون » ليأمن الناس الغش والتزييف فى نقود الذهب والفضة ، وبذلك خطت الدولة الخطوة الأولى فى سبيل اختراع النقود وسكها ، وقد تولت الدولة هذا السك أول الأمر دون أجر ، ثم وجدت أنه من دواعى تعزيز السلطان بل والكسب المادى أيضاً أن تشترى الدولة المعادن وتضربها لحسابها الخاص ، بوزن وعيار معينين .

ويجمع علماء النميات أن الليديين بآسيا الصغرى فى عهد كرويسوس Croesus أو قارون الليدى ٥٦١ — ٥٤٦ ق . م ، هم أول من سك النقود المعدنية من الذهب والفضة استناداً إلى رأى هيرودوت ، وقد انتشرت هذه السبائك النقدية من ليديا عن طريق المدن الساحلية اليونانية فى آسيا الصغرى إلى بلاد اليونان نفسها حيث

تطورت هذه النقود إلى أقصى درجات التطور الفنى ، وانتشرت على أيدى التجار فى جميع أنحاء العالم ، وقد اتخذت كل دولة إلهـاً لهـا يرمز إليها فنقشته على النقود ، وعلى هذا الأساس سارت سنة الأشكال النقدية حتى العهد الإسلامى حين نقشت على النقود العربية شهادة التوحيد « لا إلـه إلا الله وحـده لا شريك لـه » .

التداول النقدى فى مصر

ظلت مصر بعيدة عن التطور النمدى فترة طويلة فلم تضرب نقوداً طوال العصر الفرعونى ، بل بقيت متمسكة بتقاليدها فى المقايضات ومن آثار المقايضات بالمعادن بأشكالها المختلفة فى هيئة حلقات من الذهب والفضة نجد رسوماً بديعة تمثل وزن تلك الحلقات بالميزان فى مقابر الأسرة ١٨ ويمكن اعتبار نقود الفرس التى ضربها الوالى Aryandos ، وسميت « أرياندكون » أول عهد المصريين بالنقود ومع ذلك لم يعترف بها الشعب ، وأخضعها القوم لعاداتهم فاعتبروها سبائك معدنية يجزئونها بالمقراض بعد اختبار نقاء معدنها وتوزن بالميزان حسب مقايضاتهم . إلا أن المصريين قد ضربوا النقود اليونانية باسم الملك المصرى « تاخوس » فى عهد الأسرة ٣٠ وكان ضرب هذه النقود تحت ضغط ظروف سياسية لعل أهمها دفع أجور الجند اليونان المرتزقة الذين استعانت بهم مصر فى طرد الفرس ، وبذلك يمكن اعتبار هذه النقود أول نقود مصرية ضربت من الذهب والفضة ، ولكن مع ذلك ظلت المقايضة وتجزئة المعادن والنقود الأجنبية قائمة فى مصر حتى ازداد الاحتكاك التجارى بين مصر

وجاراتها من العالم الآسيوى الأوربى فى عصر البطالمة ، فتأثر المصريون بالتطور النقدى فى هذه البلاد وخاصة بلاد اليويان فانتقلت مصر من مرحلة تداول المعادن النفسية بالوزن إلى مرحلة النقود ، وتزخر متاحف العالم بمجموعات قيمة من النقود البطلمية المصرية المصورة .

وإذا نحن تتبعنا النظام النقدى المصرى منذ العصر الرومانى نجد أنه كان لمصر وضع خاص بالنظر إلى نقودها خلال القرون الثلاثة الأولى ، فلم تكن النقود الرومانية من الفضة أو البرونز هى النقود الوحيدة الجارية فى التعامل ، بل كانت حاجة السوق المصرية تزود بنقود قومية من ضرب الإسكندرية ، ولم يكن هناك إقليم رومانى آخر له هذا الوضع ، وإذا تصادف ووجدت النقود الفضية الرومانية فإنها لا تلبث أن تختفى أمام النقود القومية التى كانت تضرب على أساس التترادراخم Tetradrachm « أربعة درخمات » من الفضة المخلوطة ويتفق على تقييمها بالنسبة للنقود الذهبية لتحقيق الأغراض التجارية .

ويظهر أن النقود المعدنية قد اختفت فترة من الزمن فى العصر البيزنطى إذ كانت أغلب العمليات المالية تجرى فى مصر بالمقايضة

فلا يوجد أثر لأية نقود سكت فى دار السك الإمبراطورية بمصر بعد السنوات العشر الأولى من القرن الخامس الميلادى ، بل حتى لا يوجد شىء منها مستورد من الخارج غير قليل من الدنانير الذهبية البيزنطية ، إلى أن كانت بداية القرن ٦ م حين أعاد الإمبراطور جستنيان الأول (٥٢٧–٥٦٥م) ضرب نقود مصرية بالإسكندرية وهى عبارة عن قطع مستديرة تحمل الحرفين .I, B وهما حرفان يعنيان فى الأبجدية اليونانية العدد ١٢ إشارة إلى قيمة القطعة التى تقدر باثنى عشر نميا Nummia ، وهى بذلك تمثل أدنى أجزاء النقود المقدرة على أساس السوليدس الذهب وقد استمرت هذه النقود قائمة حتى الفتح العربى لمصر ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

ولكن هناك شك فيما إذا كانت الأنواع المختلفة من النقود قد راجت فى كل البلاد المصرية إذ أن العمليات التجارية الخارجية لم يشتغل بها أى إقليم آخر فى مصر غير الإسكندرية اللهم إلا بعض العمال من الفلاحين الذين اشتغلوا بإرسال القمح إلى السفن التى تحمله إلى بيزنطة ، أما التعامل فى القرى فقد ظل على أساس القمح فهو الذى كان يمثل هناك العملة المصرية الرئيسية .

والخلاصة أنه قامت فى العصر البيزنطى محاولات لتوحيد قيم النقود المعدنية فى مصر على أساس الذهب وكانت الوحدة المقصودة

بذلك هى السوليدس Solidus أى الدينار البيزنطى أو النومزما Nomisma كما تعارف عليه فى مصر وقدر بأربعة وعشرين قيراطاً كما قدرت أجزاؤه من النصف Semis ، والثلث Tremis والربع quadrans على هذا الأساس .

وقد أشير إلى كل هذه الأجزاء الذهبية فى أوراق البردى التى ترجع إلى القرن السابع الميلادى وظلت قاعدة الذهب Gold Standard أساساً للنظام النقدى فى مصر حتى بعد نهاية السيادة البيزنطية .

وتدل قطع الفخار المكتوبة Ostraca التى عثر عليها فى مصر على أن المعاملات بين الأهالى عند الفتح الإسلامى كان أساسها النقود الذهبية المعروفة بالدينار وأجزاء الدينار وقد دفع هـــذا الوضع النقدى بعض المؤرخين العرب إلى الظن بأن نقود مصر هى الذهب فقط فيذكر المقريزى مثلا أن « مصر من بين الأمصار فمـــا برح نقدها المنسوب إليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهباً فى سائر دولها جاهلية (قبل الفتح الإسلامى) وإسلاماً » ويذكر فى موضع آخر : « من أمعن النظر فى أخبار مصر عرف أن نقدها . . . . لم يكن إلا من الذهب فقط » .

والحقيقة أن قاعدة النقد Etalon Monétaire في مصر قبل الفتح العربي وبعده هي الذهب أي أن مصر كانت تسير على نظام المعدن الفردي Monometallisme ولكن هذا النظام لم يمنع استعمال نقود أخرى مساعدة من الفضة والبرونز وإن كان الذهب وحده هو العملة القانونية التي كان لها قوة إبراء غير محدودة ، والسبب في ذلك هو كثرة كمية الذهب قبل الفتح العربي حتى أصبح من الممكن أن يؤدي وحده مهمة النقود الرئيسية القانونية منذ أن غمرت الدنانير البيزنطية الأسواق المصرية كنتيجة لدفع أثمان البردي الذي كانت عاصمة الدولة البيزنطية تستهلك جزءاً كبيراً منه .

فجر النقود العربية

لم يكن للعرب قبل الإسلام نقود خاصة بهم فكانت المعاملات التجارية تجلب من الخارج بكل النقود المتداولة فى شبه الجزيرة العربية ، ونحن نعرف أن القرشيين كانت لهم رحلتان تجاريتان رئيسيتان أشار إليهما القرآن الكريم (سورة قريش آية رقم ٢) رحلة صيفية إلى سوريا وأخرى شتوية إلى اليمن فكانوا يحصلون من معاملاتهم مع سوريا على ربح طائل يصل إلى ١٠٠ ٪ بل إنهم كانوا يحصلون أحياناً من قافلة تجارية واحدة إلى الشام على خمسين ألف دينار من الذهب ، ومن اليمن كانت تأتى إلى الحجاز نقود حميرية وإن تكن بأعداد قليلة كما كانت ترد إلى شبه الجزيرة العربية قطع كثيرة من العملات الفضية من الأقاليم الشرقية وخاصة إيران والعراق .

وهكذا كانت العمليات التجارية تجلب إلى بلاد العرب كمية النقود المتداولة بينهم سواء النقود الذهبية التى تأتى من سوريا وهى دنانير الأباطرة البيزنطيين أو النقود الفضية وهى دراهم الفرس الساسانيين .

وصفوة القول أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا الدراهم الساسانية والدنانير البيزنطية وقد ورد ذكرها فى أخبارهم وأشعارهم ويذكر البلاذرى أن العرب كانوا يتبايعون بالدنانير على أنها « تبر » ويطلقون عليها « العين » كما يطلقون على الدراهم الفضية كلمة « الورق » ، فلما جاء الإسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم النقود على ما كانت عليه ، وتعامل الرسول نفسه بهذه النقود فزوج علياً كرم الله وجهه ابنته فاطمة على ٤٨٠ درهماً . وكذلك فرض الرسول زكاة الأموال بهذه النقود السائدة فجعل فى كل خمس أوقيات من الفضة خمسة دراهم كما جعل فى كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وقد أشار ابن سلام فى كتابه « الأموال » إلى كثير من هذه المعاملات الإسلامية .

وقبل أن نتحدث عن تعريب النقود وإصلاحها على يدى عبدالملك ابن مروان خليفة الأمويين فى دمشق . سنتناول التعريف بالدراهم الساسانية والدنانير والفلوس البيزنطية قبل هذا الإصلاح .

أما الدرهم الساسانى فى فجر الإسلام فكان عبارة عن قطعة مستديرة من الفضة على أحد وجهيها نقش يمثل الجزء العلوى من صورة كسرى الفرس ويظهر وجهه فى وضع جانبي وعلى رأسه

التاج الساسانى المجنح وعلى الوجه الثانى للدراهم حارسان مدججان بالسلاح أو واقفان بدونه فيمكن اعتبارهما كاهنين بينهما معبد النار الذى يسهران على خدمته أو حراسته ، وتشير الكتابات البهلوية المنقوشة على الدراهم إلى اسم الملك ؛ كما تشتمل أحياناً على عبارات دعائية له ولأسرته ؛ وفى الهامش الخارجى للدرهم توجد ثلاثة أو أربعة أهلة وفى داخل كل هلال نجمة إشارة إلى الكوكب «الزهرة» عند تقابله مع القمر وهو رمز للرخاء عند الشرقيين .

ولما أقرّ الرسول ﷺ هذا النوع من النقود عمل الخليفة أبوبكر بسنته فى تبنى النقود الجارية بين المسلمين ، ولم يغير منها شيئاً ، ولما استخلف عمر بن الخطاب وفتح الله على المسلمين بلاد الفرس أقرّ النقود الساسانية فى إيران والعراق كما هى بلغتها وحروفها البهلوية ، وكذلك بشاراتها وشعائرها غير الإسلامية ، وحافظ على أسماء دور السك وتاريخ الضرب باللغة البهلوية كذلك . وقد أورد لنا الأستاذ موردتمان Mordtmann ما يقرب من مائة اسم لدور السك الساسانية وردت على النقود التى ضربها العرب على الطراز الساسانى ويذكر المقريزى أن عمر بن الخطاب فى سنة ١٨ هـ ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها وأعيانها « صورها »

ولكنه زاد عليها عبارة « الحمد لله » وفى بعضها « محمد رسول الله » وفى البعض الآخر « لا إله إلا الله وحده » ولما بويع عثمان ضرب فى خلافته دراهم ونقش عليها عبارة التكبير « الله أكبر » . ونصل من هذا كله إلى أن النقود الساسانية فى إيران والعراق كانت تسجل كتاباتها بحروف بهلوية على الدراهم الفضة وعندما ضرب العرب الدراهم على نسقها أضافوا إليها حروفاً عربية وسنرى فى النهاية بعد أكثر من نصف قرن منذ إقرار عمر لهذا الوضع ، أن الحجاج بن يوسف يكتب اسمه بالعربية على الدراهم وسنرى كذلك أن الدرهم العربى على الطراز الساسانى سيختفى أمام إصلاح الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان للنقود فيصبح عربياً إسلامياً .

هذا عن الدراهم الفضة فى فجر الإسلام التى كانت سائدة فى إيران والعراق ، أما فى سوريا التى وضع العرب أيديهم عليها إثر موقعة اليرموك وهى الموقعة التى قررت مصير الولايات البيزنطية فى الشام فيظهر أن الشعوب التى أخضعها المسلمون هناك كانت تمتص العرب الغالبين ليس فقط فى ميدان الإدارة ونظم الحكم بل أيضاً فى ميدان النقود ، ويظهر ذلك واضحاً منذ أن قبل عمر ابن الخطاب فى سوريا نموذج النقود الإمبراطورية البيزنطية دون

معارضة عندما ضرب نقوده . فالقطع البرونزية من الفلوس التي بين أيدينا كميات كبيرة منها دليل قاطع على ذلك إذ نجد على أحد وجهي القطعة صورة هرقل الإمبراطور البيزنطي واقفاً وتحيط به الشارات المسيحية وهي الصليب الذي يعلو التاج والصليب فوق عصا المطرانية بيده اليمنى والكرة التي يعلوها صليب محمولة باليد اليسرى وعلى الوجه الثاني نجد الرمز النقدي حرف M الذي يشير إلى الرقم ٤٠ في الأبجدية اليونانية بمعنى أن القطعة تساوي أربعين نميا Nummia وفوق هذا الحرف نجد الصليب كما نرى التاريخ الهجري سنة ١٧ هـ مكتوباً باليونانية وتحمل أقدم هذه النقود اسم دار الضرب « دمشق » باليونانية .

وتدلنا الفلوس التي تلت هذا الطراز البيزنطي المحض على أن النقود العربية أخذت تزداد استقلالا شيئاً فشيئا كما فرض العرب سلطانهم على الولايات البيزنطية ، وثمة خطوة تالية حدثت في تطور النقود العربية في سوريا بوجه خاص هي ظهور الكتابات العربية إلى جانب الكتابات اليونانية فنجد مثلا « دمشق » تكتب باليونانية والعربية معاً وكذلك الحال بالنسبة « لحمص » و « طبرية » وأخذت تظهر على القطعة بعض العبارات التي تشير إلى الوزن الشرعي

الصحيح لها مثل لفظ (طيب) أو (جائز) أو (واف) وأهم المدن التى أنتجت هذا النوع من النقود العربية البيزنطية « دمشق » و « حمص » و « بعلبك » و « قنسرين » و « طبرية » و « إيليا » (فلسطين) . ولكن مع ذلك ظلت صورة هرقل إمبراطور الدولة البيزنطية تظهر على النقود العربية أو تظهر صورة هرقل ومعه صورة ابنيه « هرقليوناس » و « قسطنطين » غير أن الكتابة العربية على كل حال أخذت تميل إلى احتلال مكان أكبر بمرور الزمن على الفلوس البرونزية فظهرت البسملة (بسم الله) وتبعها بعد قليل شهادة الوحدانية والرسالة المحمدية (لا إله إلا الله محمد رسول الله) .

أما الدنانير البيزنطية التى تعامل بها العرب فى فجر الإسلام فقد خضعت هى أيضاً فى سوريا لتطور تدريجى فبدأت الشارات المسيحية تختفى من فوق تيجان الأباطرة وكذلك من فوق عصا المطرانية ، وتظهر الكتابات العربية وصورة الخلفاء إلى أن أصبحت هذه الدنانير عربية تماماً فى عهد عبد الملك بن مروان ويخبرنا المقريزى أن الخليفة معاوية بن أبى سفيان (٤١ — ٦٠ هـ) ضرب دنانير إسلامية عليها صورته متقلداً سيفه وإذا كانت دراهم معاوية قد وصلت إلينا وبعضها محفوظ فى المتحف البريطانى بلندن فإن

دنانيره التى يشير إليها المقريزى لم يصلنا منها شىء ، غير أن عدم وصولها لا يتخذ دليلا على الشك فى صحة هذه الأقوال ، لأنه ربما يكون السبب فى اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهره خلال عمليات التعريب وسنرى أن الخليفة عبد الملك بن مروان أمر بأن تسحب من التداول جميع الدنانير المضروبة قبله عن طريق بيت المال ليعاد سكها على الطراز العربى الجديد الذى قرره .

وقبل أن نناقش طراز النقود العربية الجديد يجب أن نشير إلى حقيقة هامة تفرض نفسها وهى أن نقود الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامى فى إيران والعراق اقتصرت على الدراهم الفضية بينما اختصت الأقاليم البيزنطية فى سورية ومصر والمغرب على النقود الذهبية . فهل من أسباب يمكن أن نرد إليها هذه الحقيقة التى استقرت فى الولايات والممالك التى استولى عليها العرب ؟ يحاول بعض الباحثين ومن بينهم ميشيل دى بور M. De Bouer إرجاع التعامل بالدراهم فحسب فى الأقاليم الشرقية من ممتلكات العرب فى فجر الإسلام إلى افتقار الفرس للذهب فى القرن السابع الميلادى نتيجة الحروب التى شنها الأكاسرة على البيزنطيين رغبة منهم فى التوسع نحو سوريا وغيرها من الولايات البيزنطية ونتيجة للهزيمة التى حلت بالفرس

على يد هرقل وما تبع ذلك من فوضى تفوق حد الوصف حتى ارتفعت نفقات الحروب والجزية الحربية ، ثم إن الفرس كانوا يجلبون النهب اللازم لهم من تجارة الترانسيت الخاصة بالأقمشة الحريرية الواردة من الصين والصادرة إلى بيزنطة وكانت هذه التجارة رمزاً للحياة المترفة فى العمليات التجارية فى ذلك الوقت ، غير أن بيزنطة نجحت منذ القرن السادس فى إدخال دودة القز إلى إمبراطوريتها ،واستطاعت فى أوائل القرن السابع التخلص من التجار الفرس ،وأصبحت هى بدورها مصدرة للحرير ، وبذلك فقد الفرس أهم مصدر لثروتهم الذهبية .

ولا شك فى أن هذا التحول الكبير فى مجرى التجارة الهامة والرئيسية قد أفقد بلاد الفرس مكانتها الممتازة التى كانت تحتلها فى الميدان الاقتصادى بقدر ما أفقدها نصيبها من الدنانير البيزنطية الذهبية وهى التى تشكل أهم موارد لرصيدها من النهب غير أننا لا نستطيع قبول هذا التفسير كتعليل لامتناع الفرس عن ضرب نقود ذهبية كما امتنعت بيزنطة عن ضرب نقود فضية والحقيقة المفسرة لهذه الوقائع المالية هى تلك المعاهدة التى عقدها البيزنطيون مع الدولة الساسانية بشأن النقود وهى تقضى بأن يضرب الساسانيون

نقوداً من الفضة فقط وألا يتخذوا نقوداً ذهبية سوى النقود البيزنطية الجارية فى التعامل ولهذا كانت نقود بلاد الفرس عند الفتح العربى هى الدراهم الفضية بينما شاعت النقود الذهبية فى بلاد الإسلام التى كانت تحت حكم البيزنطيين .

هذه هى الأسس المالية التى تفسر لنا سيادة النقود الذهبية دون الفضية فى سوريا ومصر عند الفتح العربى ، وهو أمر قد قبله العرب دون البحث فى أسبابه وكذلك دون محاولة تغييره أول الأمر ، ولم يكن ذلك قصوراً من العرب عن فهم المجال الاقتصادى ، بل رغبة منهم فى المحافظة على الاستقرار المالى الذى لا بد منه لضمان الجزية لبيت المال ، فضلا عن كونه استجابة لحاجات شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين .

اصلاح عبد الملك للنقود

تحدثنا المراجع التاريخية عن محاولات مبكرة لإصلاح النقود العربية وتعريبها تلك المحاولات التى بدأت على يد عمر بن الخطاب سنة ١٧ هـ حين ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها والفلوس البرونزية على الطراز البيزنطى ، وكذلك محاولات معاوية ابن أبى سفيان الذى ضرب الدراهم والفلوس التى وصل إلينا بعضها وعليه اسمه وصورته وقد أشار المقريزى إلى دنانير الخليفة الأموى معاوية (٤١ — ٦٠ هـ) ذات الصورة وهى أول دنانير إسلامية ضربت على طراز الدنانير البيزنطية التى تحمل صورة الأباطرة البيزنطيين ولكن للأسف لم نعثر على قطعة واحدة من هذه الدنانير حتى اليوم ومهما قيل بشأن محاولات معاوية وعمر فى توحيد النقود فإنها لم تكن محاولات خلق وابتكار بقدر ما كانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية .

وبعد معاوية بن أبى سفيان تولى الخلافة — فى خلال خمس سنوات — ثلاثة من الخلفاء الأمويين لم تكن لهم محاولات بارزة فى ميدان النقود الإسلامية إلى أن تولى الخلافة عبد الملك بن مروان

٦٥ — ٦٦ هـ (٦٨٥ — ٧٠٥ م) الذى استطاع أن يحطم الحركات المناهضة لسلطانه فقتل مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ وأخاه عبد الله ابن الزبير سنة ٧٣ هـ وبذلك خضع الشرق العربى لخليفة أموى واحد ، وفى عام ٧٧ هـ كانت السلطة قد تركزت كاملة فى يد عبد الملك وصارت مصر مع العالم العربى تمثل أمة واحدة ، أذكر ذلك لأوضح أن عصر عبد الملك قد شهد ظاهرة جديدة تتلخص فى توحيد الأمة الإسلامية وصبغ الدولة بصبغة قومية عربية فى جميع الميادين الإدارية والمالية فضربت على يدى عبد الملك أول نقود عربية كضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادى والسياسى ولا يختلف المؤرخون العرب فى نسبة الطراز العربى للنقود إلى عبد الملك بن مروان بقدر اختلافهم فى الدافع الذى أدى به آخر الأمر إلى ترك التعامل بالنقود البيزنطية ، ويمكن الوقوف على هذا الدافع من وجهة النظر العربية من تلك النصوص التى ذكرها البيهقى فى « المحاسن والمساوئ » والدميرى فى « حياة الحيوان » والبلاذرى فى « فتوح البلدان » والمقريزى فى « شذور العقود » وأبو المحاسن فى « النجوم الزاهرة » وهى نصوص تتلخص فى أن السبب فى ضرب النقود العربية هو أن أوراق البردى التى تصدَّر من مصر إلى بيزنطة كانت تسجل عليها عقيدة الإيمان المسيحية « باسم الآب

والابن وروح القدس » تلك العقيدة التى أشار إليها إنجيل متى إصحاح ٢٨ ، فكتب عبد الملك بن مروان إلى عامله فى مصر عبدالعزيز ابن مروان بإبطال هذا الطراز من الكتابة على البردى وأمره أن يكون طرازها شهادة التوحيد « شهد الله أنه لا إله إلا هو » ولما وصلت أوراق البردى الإسلامية إلى إمبراطور الروم المعاصر جستنيان الثانى احتج على عبد الملك وهدده بأنه إن لم يُعد كتابة العقيدة المسيحية على البردى فسيضطر إلى نقش الدنانير البيزنطية التى ترد إلى الشرق العربى بعبارات تسىء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغضب عبد الملك من هذا التهديد فأشار عليه أهل الرأى من المسلمين بضرب نقود عربية عليها شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وصب صنج من زجاج لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان لتعير عليها هذه النقود وتضبط أوزانها ، فعمل عبد الملك بهذه المشورة وضرب النقود العربية كأبلغ رد على تحدى الإمبراطور البيزنطى .

غير أن هذه القصة بقدر ما تعطينا فكرة واضحة عن تفسير بعض المؤرخين لأخطر الحوادث التاريخية والاقتصادية ، فهى لا تمدنا بغير مساعدة ضئيلة فى تفسير ذلك الإصلاح النقدى الذى

بقام به عبد الملك والأسباب التى دفعته إلى سك نقود عربية خالية من الشارات المسيحية .

والصحيح فى هذه القصة أن نزاعاً قد قام بين عبد الملك والدولة البيزنطية ولكنه لم يكن بسبب أوراق البردى وما تحمله من ألفاظ مسيحية أو عبارات إسلامية فنحن نعرف أن تغيير عبارات العقيدة المسيحية على البردى بعبارات التوحيد على يدى عبد الملك كان أمراً طبيعياً يتفق والوضع الجديد الذى رغبه الخليفة العربى للدولة الإسلامية ، وهو صبغها بالصبغة القومية العربية بعد فترة من الانتقال استغرقت أكثر من سبعين عاماً ، ولم يكن ذلك التغيير من التثليث إلى التوحيد مثار نزاع بين عبد الملك وأباطرة البيزنطيين بأى حال ، إذ أن عبارات التوحيد واسم الرسول قد ظهرت على أعداد كثيرة من النقود الإسلامية قبل عهد عبد الملك ولم يكن لظهور مثل هذه العبارات أى رد فعل فى الدولة البيزنطية التى كان لرعاياها معاملات كثيرة مع الدولة العربية فيتبادل القوم خلالها النقود الإسلامية المضروبة على الطراز البيزنطى ، والنقود البيزنطية على السواء . وما دام ذلك كذلك فلابد من البحث عن الأسباب الحقيقية للنزاع الذى قام بين عبد الملك بن مروان وإمبراطور الدولة

البيزنطية المعاصر جستنيان الثانى للكشف عن حقائق الثـورة الإصلاحية التى قام بها فى الميدان الاقتصادى .

والواقع أن هذا النزاع يتلخص فى أن معاهدة بين الدولة العربية والدولة البيزنطية قد تم توقيعها سنة ٦٧ هـ لمدة عشر سنوات تقضى بمهادنة الدولة البيزنطية للعرب على حدود الدولة الإسلامية نظير دفع عبد الملك لإتاوة سنوية قدرها ألف دينار من الذهب ، فبأى نوع من النقود كان يدفع هذا القدر ؟

إن عبد الملك بن مروان منذ اعتلائه العرش وجد النقود الإسلامية من الفلوس تضرب بصورة الإمبراطور البيزنطى وعليها الشارات المسيحية مع بعض الكتابات العربية .

وقد اقتضت حكمة العرب الإدارية الاستجابة لشعور شعوبهم والاكتفاء بهذا القدر من التطور . وقد سار عبد الملك أول الأمر فى هذا الطريق فضرب الدنانير الذهبية على طراز النقود النحاسية البيزنطية لهرقل وابنيه هرقليوس وقسطنطين مما كان يضرب فى دار السك بالإسكندرية وعليها الحرفان B و I وإن كان عبد الملك قد بدل وضعها وجعل كلا منها محل الآخر فأصبح حرف B على اليسار وحرف I على اليمين أما الصلبان التى كانت تفصل بين

هذين الحرفين أو تعلو رءوس العائلة الإمبراطورية المتوجة أو تعلو عصى المطرانية فقد حورها كلها عبد الملك تحويراً خفيفاً بأن حذف أعلى الصليب فظهر وكأنه حرف T ثم زاد فى التحوير خطوة فحول الشارات المسيحية إلى كرات مستديرة وأحاطها بعبارات التوحيد مسجلة بالخط الكوفى مع الإبقاء على صورة هرقل وولديه لذلك لم يعترض جستنيان الثانى على هذا الطراز من النقود الإسلامية ذات التأثيرات البيزنطية لاسيما وأنه طراز مألوف إلى حد كبير فى الفلوس النحاسية قبل عهد عبد الملك .

وما لبث عبد الملك أن عمل على تطوير هذه النقود الإسلامية خطوة جديدة فى سبيل استقلالها عن التأثيرات البيزنطية فاستبدل صورة هرقل وولديه بصورته هو مع الإبقاء على بعض التأثيرات المسيحية كالعمود القائم على المدرجات الأربعة الذى كان يحمل الصليب أصلا وأصبح على وجه الدينار صورة الخليفة عبد الملك وعلى ظهره كتابة هامشية نصها « بسم الله ضرب هذا الدينر سنة ست وسبعين أو سبع وسبعين » .

ومما يلفت النظر فى هذا النوع من الدنانير الإسلامية هو ما اجترأ عليه عبد الملك من نقش صورته على أحد وجهى دنانيره ، فقد

كان هذا العمل فى ذاته كما يذكر المقريزى مثار اعتراض من بعض الصحابة الذين وصلت إلى أيديهم بالمدينة بعض هذه الدنانير « فلم ينكروا منها سوى نقشها فإن فيها صورة » .

ولن نتعرض هنا لمناقشة تفصيلية عن كراهية الإسلام أو تحريمه للصور والتماثيل ، وكل ما يمكن إضافته هو أن كراهية الإسلام للنقود المصورة لم يكن لها وجود حتى فى أشد الفترات حماسة للدين الإسلامى منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، فقد تعامل النبى نفسه بالدراهم والدنانير المصورة كما أن كراهية الإسلام للصور لم يكن أكثر من مجرد رأى خاص اعتنقه بعض العلماء وشراح الشريعة الإسلامية على أنه قانون ملزم ، ولكنه مع ذلك لم يلتزم به المسلمون جميعاً حتى الخلفاء منهم . أما صورة عبد الملك على دنانيره فهى فى الوجهة الفنية تعتبر تقليداً لصورة الإمبراطور البيزنطى هرقل وإن كان الفنان العربى الذى صور دنانير عبد الملك قد لجأ إلى التجريد فحذف كثيراً من التفاصيل المسيحية ، واستبدل عصى المطرانية المصلبة بالسيف فى يد عبد الملك كعلامة للإمامة عند المسلمين ولكن يكفى الإشارة إلى التشابه الواضح — فى حدود إمكانات فنية محدودة طبعاً — بين ذقن الخليفة الأموى وذقن الإمبراطور البيزنطى وبين طيات الملابس فى كل من الصورتين .

والمهم أن ظهور هذه النقود الإسلامية المزينة بصورة عبد الملك هى سر النزاع الحاد الذى قام بين الإمبراطور البيزنطى وبين الخليفة الأموى ، إذ أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير إمبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبدالملك ، وقد كان جستنيان الثانى يدافع عن هذا الحق كقاعدة عامة يجب احترامها من حيث المبدأ ، ولذلك عارض عبدالملك فى الوقت الذى ظهر فيه هذا الطراز من النقود العربية الجريئة ، بل فسخ المعاهدة المبرمة بين البيزنطيين والعرب لأن الإتاوة العربية السنوية لم تدفع بنقود مصورة بصورة الإمبراطور البيزنطى ، ولكنها قدمت بنقود عربية بصورة خليفة عربى ، وعبثاً حاول عبد الملك أن يقنع الدولة البيزنطية بقبول نقوده الجديدة المصورة ما دام وزن الذهب هو المعول عليه ؛

وعلى أية حال فإن النقود العربية التى تزينها صورة عبد الملك كانت خطوة ثورية فى سبيل الإصلاح النقدى لأنها كانت فى حقيقتها ثورة على نظام النقد البيزنطى العالمى الذى أشاد به « نورمان باينز » Norman Baynes حين ذكر « أن هذا الاستقرار العجيب فى السياسة المالية الرومانية قد ضمن للبيزنطى عملته العالمية التى كانت مقبولة عند جميع الأمم المجاورة بسبب وزنها المضبوط

كأساس ثابت للتعامل واستطاعت بيزنطة أن تسيطر بنقودها هى على كلا العالمين المتحضر والبربرى » .

وقد استغرقت هذه الثورة الإصلاحية أربع سنوات منذ سنة ٧٣هـ وهو تاريخ فسخ المعاهدة البيزنطية العربية وتمت أهدافها بتعريب النقود تماماً سنة ٧٧ هـ حين احتلت الكتابات العربية وجهى الدينار العربى واختفت الدنانير المصورة وأصبحنا نقرأ فى هامش الوجه عبارة تشير إلى الرسالة المحمدية نصها « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله » وفى المركز شهادة التوحيد ونصها « لا إله إلا الله وحده لا شريك له » وعلى الوجه الثانى فى الهامش كتابة تشير إلى تاريخ الضرب « بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبع وسبعين » وفى المركز ثلاثة أسطر هى النص القرآنى من سورة الإخلاص ﴿ الله أحد الله صمد لم يلد ولم يولد﴾ .

وهكذا نجح عبدالملك فى تعريب النقود الإسلامية تعريباً كاملا ، غير أن أسباب هذا التعريب لم تكن أسباباً ثانوية كالتى أشار إليها البيهقى والدميرى وغيرهما من المؤرخين ، بل هى أسباب ودوافع سياسية عليا ونظم اقتصادية تتلخص فى رغبة عبد الملك فى إعادة حق ضرب النقود إلى الخلافة فى شخص الخليفة بعد أن ساهم فى حق

ضرب النقود كثير من الولاة والعمال الثائرين منذ أن قامت الحروب الأهلية فى أعقاب مقتل عثمان سنة ٢٣ هـ فكان لابد أن يقضى عبد الملك على كل هذه الحقوق المغتصبة التى لم يعد لهـا مكان أثر تحطيم حركات المقاومة العسكرية وبداية الاستقرار السياسى .

ويرتبط بهذا الاستقرار السياسى من ناحية قومية أخرى هى صبغ الدولة الإسلامية بصبغة عربية فى ظل سياسة رسمها عبد الملك بمهارة وقام على تنفيذها فى جميع الميادين الإدارية فى مختلف الولايات الإسلامية حين أمر بتعريب الدواوين فى فارس والشام ومصر فكان لابد لإتمام هذه السياسة القومية العربية من الاتجاه إلى النقود وتعريبها وتخليصها من السيطرة البيزنطية أو غيرها فسار عبد الملك فى ذلك بخطوات تدريجية مقدراً خطورة الميدان الاقتصادى من أن تحل به هزة عنيفة على أثر إصلاح مفاجئ .

وبتعريب النقود الإسلامية سنة ٧٧ هـ بدأ عهد من الاستقرار المالى للدولة العربية فلم تعد نقود العرب تدور فى فلك الدنانير البيزنطية أو غيرها أو ترتبط بأوزانها وأسعارها .

ولكن الجدير بالذكر أن النقود الذهبية بعد التعريب لم يسمح

الخليفة الأموى بضربها فى غير مصر وسوريا فانحصر إنتاج الدنانير العربية فى دار السك بدمشق والفسطاط .

وأصبح من الصعب فى نقود العصر الأموى التمييز بين تلك الدنانير السورية أو المصرية بعد أن وحد بينهما المظهر العربى العام الذى حدده إصلاح عبد الملك للنقود وخاصة فى الكتابة العربية المنقوشة ، أما وزن الدينار فى مصر وسوريا فقد حدده الوزن الشرعى وهو ٤,٢٥ جرامات للدينار وقد يزيد الوزن أو ينقص ولكن لا ضير فى ذلك مادام المعول عليه عند الوفاء بالالتزامات هو التحقق من ضبط الوزن بالصنج الزجاجية المتنوعة المخصصة لوزن النقود بأنواعها .

وإذا كان من الصعب علينا التمييز بين النقود الذهبية التى ضربت فى مصر ، وبين تلك التى ضربت فى سوريا فى العصر الأموى فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنقود من الفلوس التى كان يسجل عليها اسم الوالى أو عامل الخراج الذى ضرب النقد على يديه وتحت إشرافه كما يحمل اسم مكان السك أحياناً ، ولكن ذلك كله لم يتحقق إلا بعد التعريب فى عهد عبدالملك ، إذ أن الفلس النحاسى المحفوظ بالمتحف البريطانى يظهر عليه اسم الخليفة كما تظهر عليه صورته وهو

واقف وتحيط برأسه كوفية ويقبض بيده على سيفه وحول الصورة كتابة نصها « لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين » ولذلك يمكن اعتبار هذا الفلس نقطة التحول إلى الفلوس العربية فقد ظهرت بعد ذلك سلسلة من النقود البرونزية فى مصر الأموية بوجه خاص كشفت عنها حفائر الفسطاط وتزدان بها مجموعة متحف الفن الإسلامى ، وتحمل هذه النقود أسماء الولاة أو عمال الخراج الذين تولوا أعمالهم فى مصر مثل فلوس القاسم بن عبيـــد الله عامل خراج مصر سنة ١١٦ – ١٢٤ هـ وفلوس عبد الملك بن مروان والى الخراج فى مصر سنة ١٣١ – ١٣٢ هـ وإلى جانب أسماء الولاة والعمال المنقوشة على الفلوس التى ضربت فى مصر فإن السبيكة المصرية تميزت بطابع خاص عن السبيكة السورية النحاسية فالأولى سميكة ومن معدن البرونز وأقرب شبهاً بالفلوس التى كانت تضرب فى الإسكندرية قبل الفتح العربى ، أما الثانية فرقيقة ومن خام النحاس .

وفيما يتعلق بالنقود الفضية فى العصر الأموى فقد وصل إلينا الكثير من الدراهم التى ضربت بعد إصلاح عبد الملك فى سوريا والعراق بوجه خاص، وترجع أقدم الدارهم الأموية العربية إلى سنة ٧٩ هـ ضرب « دمشق » و « الكوفة » وإلى سنة ٨٤هـ ضرب « واسط »

وكل هذه الدراهم الأموية تحمل بين كتاباتها اسم دار السك التى توضح مكان ضربها . غير أننا نفتقر إلى الدراهم الفضية التى ضربت فى مصر فى العصر الأموى فهى نادرة جداً مما جعل المؤرخ المصرى المقريزى يقرر خطأ عدم وجود هذا النوع من النقود الفضية فى مصر قبل العصر الفاطمى « وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف (هكذا) الفاطميين » ولكن ندرة هذا النوع من النقود الأموية الفضية لايؤيد ما ذكره المقريزى لأن مصر عرفت الدرهم منذ الفتح العربى كما عرفت الدينار والفلس وقد أشير إليه فى الكثير من أوراق البردى العربية فى دار الكتب المصرية ، ولكن نماذج النقود التى تؤيد ما نذهب إليه غير موجودة وإن كانت ثمت أدلة مادية أخرى توجد فى الصنج الزجاجية التى يمكن الاستناد إليها للتحقق من وجود الدراهم وأجزائها فى مصر . وقد نشرنا الكثير مما هو محفوظ فى متحف الفن الإسلامى فى كتاب خاص باسم « صنج السكة فى فجر الإسلام » .

النقود الأحمدية الطولونية

الواقع أن الطابع الذى أخذته النقود فى مصر الطولونية يستند فى تفسيره قبل كل شىء إلى أصول تاريخية كامنة فى العلاقة بين مصر وبغداد فى تلك الفترة من تاريخ الطولونيين ، فمنذ أن تولى أحمد بن طولون إمرة مصر سنة ٢٥٤ هـ عمل على توحيد الولايات الإسلامية حتى تمكن فى سنة ٢٦٦ هـ من تكوين دولة واسعة تتألف من « مصر وأجناد الشامات والثغور وقنسرين والعواصم والجيزة والحجاز ومكة والمدينة » بالإضافة إلى برقة وهكذا امتدت أملاك الطولونيين من الفرات وحدود الإمبراطورية البيزنطية ومن ساحل البحر المتوسط حتى أسوان جنوبا ، وقد هيأت الظروف السياسية المعاصرة لابن طولون — ظروف الخلفاء العباسيين الضعاف ، وسيطرة رجال البلاط الأتراك عليهم — تأسيس هذا الملك العريض وضرب نقود طولونية خاصة فى ظل إشراف صورى من الخلافة العباسية .

والحقيقة أن النقود الرئيسية التى تداولتها مصر عند قيام الدولة الطولونية هى النقود العباسية التى ضربت باسم الخليفة المتوكل وابنه المعتز والخليفة المعتمد وابنه جعفر الملقب بالمفوض ، وظلت هذه

لوزرائه والولاة وعمال المال وعبر المقريزى عن ذلك صراحة فى قوله : « وهرون الرشيد أول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه ، وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر فى عيار الدراهم ، والدنانير بأنفسهم » وقد كان لهذا النظام الإدارى الجديد صداه فى النقود المصرية فأصبح ضرب الدنانير من حق الولاة والعمال وأول من تمتع بهذا الحق « على بن سليمان بن على العباسى » الذى تولى إمرة مصر من (١٦٩ هـ — ١٧١ هـ) وتحمل دنانيره معظم العبارات الإسلامية التى تميزت بها الدنانير الأموية ، غير أن اسم الوالى « على » يظهر أسفل الكتابة المركزية على أحد وجهى الدينار . وتعددت بعد ذلك دنانير الولاة المصريين وعمال الخراج فى العهد العباسى ، وثمت حادثة هامة لا يمكن إغفالها عند الحديث عن تاريخ النقود العباسية فى مصر ، وهى النزاع بين الأمين والمأمون من أجل الاستئثار بالسلطة ، فقد أشاع هذا النزاع بين الأمين والمأمون الفوضى والاضطراب فى جميع أنحاء الدولة العباسية ، ولم تنته الفوضى باعتلاء المأمون عرش الخلافة سنة ١٩٨ هـ بعد مقتل الأمين ، بل ظلت آثارها عدة سنين قامت فى خلالها ثورات علوية وأموية وأحزاب متضاربة وقيادات شعبية متنافرة يرغب بعضها فى الاستقلال بمصر عن الخلافة العباسية فى بغداد كشخصية « عباد » و « المطلب » و « السرى » وتشير المراجع

التاريخية إلى أن المأمون استطاع أن يقضى على سلطان الثائرين بقيادة عبد الله بن طاهر الذى هزم أبناء السرى بن الحكم فى صفر سنة ٢١١ هـ . فظهرت النقود منذ هذا التاريخ مضروبة باسم عبد الله بن طاهر فقط ، وتشير إلى لقبه الذى خلعه عليه المأمون وهو لقب « المنصور » وبذلك عاد حق الخليفة المأمون فى دنانير مصر وعاد معه حقه فى الحصول على الخراج والأموال . والخلاصة أن الدنانير وهى النقود الذهبية الرئيسية فى مصر التى ضربها الولاة من قبل الخلافة العباسية أو سكها ثوار وزعماء طامعون فى مصر ، لم يختلف طرازها العام عن النقود العربية التى ضربها الخلفاء فى بغداد ، أى « مدينة السلام » ويمكن أن نلخص التطور الذى حدث للدنانير المصرية فى العصر العباسى فيما يلى :

١ ــ ظلت النقود العربية فى مصر تتبع فى خصائصها النقود العباسية التى كانت فى الواقع استمراراً للطراز الأموى حتى عهد هارون الرشيد .

٢ ــ منذ عهد هارون الرشيد ظهر اسم الخليفة على النقود الذهبية وتمتع الولاة فى مصر وبعض عمال الخراج بحق ضرب الدنانير فظهرت أسماؤهم عليها منذ سنة ١٧٠ هـ .

٣ ــ على يد المأمون أضيفت إلى كتابات الدنانير بعض الآيات القرآنية فى هامش إضافى : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ويؤمئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ كما أكملت بعض العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وأضيفت البسملة كاملة « بسم الله الرحمن الرحيم » إلى عبارة الضرب وتاريخه .

٤ ــ فى عهد المأمون ظهرت مصر كمكان للسك مسجلة على الدنانير منذ سنة ١٩٩ هـ .

٥ ــ انتهز الثوار من الجند فرصة النزاع بين الأمين والمأمون فمنحوا أنفسهم حق ضرب النقود الذهبية بأسمائهم دون حق شرعى من الخليفة .

النقود العباسية

بعد أن تغلب العباسيون على الأمويين فى سنة ١٣٢ هـ انتقلت السلطة إلى العراق. ولكن الدينار الذهب ظل يضرب فى مصر ودمشق فترة طويلة بنفس العبارات التى سجلت على الدنانير الأموية فيما عدا تاريخ الضرب وذلك حتى ١٩٨ هـ حين بدأت تظهر دور السك على النقود الذهبية لأول مرة فى عهد الخليفة العباسى المأمون . فظهرت « مصر » و « العراق » على الدنانير ضرب سنة ١٩٩ هـ ، وتوزع ضرب الدنانير فى عدة مدن حتى أصبح هذا النوع من النقود يضرب فى أهم حواضر الولايات الإسلامية بعد سنة ٢١٢ هـ .

ولا يستند التمييز بين الدنانير التى ضربت فى مصر وبين غيرها من دنانير الولايات الإسلامية إلى تاريخ ظهور « مصر » كمدينة للضرب لأول مرة على الدينار العباسى ، بل يستند إلى تلك الأسماء التى ظهرت قبل ذلك على الدنانير المصرية . والواقع أنه منذ عهد الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ) حدث تطور رئيسى فى نظام النقود العربية ، فقد أمر هذا الخليفة بأن يكتب اسمه واسم ابنه الأمين على النقود الذهبية من الدنانير . كما « وهب » الحقوق عينها

الدنانير الذهبية متداولة فى مختلف الأقاليم الطولونية حتى سنة ٢٦٦ ﻫ حين ضرب أحمد بن طولون دنانيره الأحمدية بعد أن نجح فى توحيد مصر والشام .

أما فيما يتعلق بخصائص هذه الدنانير الأحمدية فهى تحمل اسم أحمد بن طولون ، ولعل هـذا هو أبرز ما يضفى عليها اسم الدنانير الأحمدية ولم يحذف ابن طولون اسم الخليفة المعتمد على الله من هذه الدنانير لأنه لم ينكر عليه شرعية خلافته بقدر ما أكد لنفسه حقه فى سك النقود باسمه . وتنحصر الدنانير الأحمدية فيما بين ٢٦٦ ﻫ ، ٢٧٠ ﻫ على التوالى وهى دنانير تشير إلى دور سك مختلفة بعضها ضرب مصر والآخر ضرب الرافقة ودمشق . ولا يمكن القول على وجه التأكيد أن الدنانير الإقليمية الطولونية كان يتم سكها فى مصر دون سواها ، ولكن ربما كانت قوالب السك ترسل من مصر نفسها إلى تلك الأقاليم ، غير أن الطابع الذى أخذته الدنانير الأحمدية وإن كانت ضرب مصر أو غيرها واحد تماماً ، فهو طراز النقود العباسية منذ عهد المأمون من حيث الكتابات العربية مع ذكر اسم الخليفة المعاصر على ظهر الدينار وفى أسفله اسم « أحمد بن طولون » .

وظل الدينار الأحمدى نموذجاً يحتذى به خلفاء ابن طولون من

بعده فلم تحدث تعديلات جوهرية فى عيار الدينار الأحمدى أو نصوصه غير كتابة اسم الحاكم الطولونى المعاصر مصحوباً باسم الخليفة العباسى .

وقد كان اهتمام ابن طولون فى تخليص الذهب وتنقيته ليرفع عيار ديناره الأحمدى مما كان سبباً فى إقبال الشعب على التعامل بالدنانير دون غيرها من النقود الطولونية ، بل واتجه الصاغة بوجه خاص إلى اقتنائها على اعتبار أنها أحسن ذهب يستعمل فى التذهيب .

ذهب المعز

قضت الدولة العباسية على الدولة الطولونية نهائياً سنة ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م) وأحرق القائد العباسي محمد بن سليمان عاصمتهم القطائع « ولم يدع أحداً من آل طولون إلا وساقه فى الحديد إلى العراق » وبذلك عادت مصر والشام إلى حظيرة الدولة العباسية .

وحين نذكر ذلك لابد أن نشير إلى ما يتبع هذه العودة من إقرار لحقوق السلطة العباسية فى هذه البلاد وهى سلطة تتمثل فى شارات الخلافة الثلاث التى تستند إلى ذكر اسم الخليفة فى الخطبة وتسجيله فى الطراز على الأقمشة ونقشه على النقود ، وكان ذكر اسم الخليفة العباسى على النقود غير مقرون باسم أحد من الولاة المصريين كما كان الحال فى العصر الطولونى . واستمر هذا الوضع ثلاثين عاماً تعاقب خلالها على الخلافة أربعة من الخلفاء العباسيين هم المكتفى والمقتدر والقاهر والراضى ولم تستطع مصر فى ظل هؤلاء الخلفاء من أن تحصل على حقها فى ضرب نقود مستقلة حتى تولى حكم مصر محمد بن طغج الإخشيد ونجح فى إقرار الوحدة المصرية السورية من جديد بعد مقتل ابن رائق منافسه فى الشام وظل حق ضرب النقود

باسمه منذ سنة ٣٣١ هـ قائماً بالنسبة له ولابنائه من بعده حتى سنة ٣٥٨هـ (٩٦٩ م) حين استولى الفاطميون فى عهد الخليفة المعز لدين الله على مصر ووضعوا أيديهم على سوريا كذلك .

والحق أن الفرصة فى هذه البلاد كانت قد تهيأت تماماً لانجاح الغزو الفاطمى على يد جوهر قائد المعز لدين الله الذى توجد إلى مصر من القيروان ومعه من الدنانير الذهبية مما حمل فى (١٢٠٠) ألف ومائتى صندوق كما يذكر ابن خلدون هذا إلى مجموعات الدنانير المغربية التى تعذر نقلها إلى مصر فصهرها المعز لدين الله وجعلها سبائك فى هيئة أحجار الطواحين المستديرة المفرغة من الوسط ووضعت على الجمال كل اثنين منها فوق ظهر جمل وقد قدر بعض المؤرخين هذه السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد فى دار السك المصرية .

وهكذا ساعد مجىء الفاطميين إلى مصر على زيادة الذهب، وذلك لأن المعز لدين الله قد عنى منذ البداية باجتذاب قلوب الكثيرين من الدعاة فى مصر عن طريق إغداق الذهب عليهم . وقد حدد الصلح الذى عقده جوهر مع المصريين فى الإسكندرية فى ٨ شعبان سنة ٣٥٨ هـ مصير النقود الإخشيدية بأكملها بعد أن وافق الطرفان

على تغيير النقود وتجويدها ومنع الغش فيها وصرفها إلى العيار الذى عليه النقود المنصورية التى ضربها الخلفاء الفاطميون فى مدينة المنصورية فى شمال إفريقيا بتونس الحالية ، وقد أراد جوهر بهذه الشروط تأكيد حق الخليفة المعز فى ضرب النقود فقد أمر جوهر بضرب « الدينار المعزى » الذى يحمل اسم المعز ولقبه ، ولما كان الفاطميون من الشيعة فإن سكتهم المصرية كانت بالضرورة تحمل صبغتهم المذهبية الشيعية فانتهت بذلك كل خصائص النقود العباسية السنية فى مصر فيما عدا ما يشير من نصوصها إلى شهادة الوحدانية أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصبحنا نجد على وجه الدنانير المعزية منذ سنة ٣٥٨ هـ عبارات تشير إلى الرسالة المحمدية مع تمجيد على بن أبى طالب بعبارة : « وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين » كما يظهر لقب المعز « الإمام معد أمير المؤمنين » وقد أخليت النصوص المكتوبة على الدنانير المصرية منذ عهد المعز زخرفها وازينت فبدت فى شكل دوائر تحيطها حلقات من خطوط بارزة على وجهى الدينار وأصبحنا نقرأ فى هذه الدوائر عبارات شيعية كثيرة نصها على الوجه :

١ ـ محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

٢ ــ وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين .

٣ ــ لا إله إلا الله محمـــد رسول الله .

وعلى الظهر :

١ ــ بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمان وخمسين وثلثماية .

٢ ــ دعا الإمام معد لتوحيد الإله الصمد .

٣ ــ المعز لدين الله أمير المؤمنين .

وإذا صرفنا النظر عن ارتباط هذه النصوص بالعقائد الشيعية نلاحظ أن هذه النصوص مطابقة للنقود المعاصرة التى ضربت بالمنصورية التى أسسها الفاطميون بتونس الحالية سنة ٣٣٧ هـ .

وإلى جانب ذلك التشابه بين نصوص النقود الفاطمية فى مصر والمغرب نجد تشابهاً آخر فى العيار فقد وصل عيار النقود الذهبية الذهبية فى مصر الفاطمية إلى ٢٣,٥ قيراطاً وذلك فى حدود ما قمت بالكشف عن عياره بمجموعات متحف الفن الإسلامى وهو عيار جيد جداً يتمشى مع عيار النقود المنصورية وهو ما أشار إليه جوهر فى عهده الذى قطعه على نفسه للمصريين وإن كنا نؤكد أن هذا

العيار ليس بجديد على النقود المصرية فهو عيار عرفته مصر الطولونية من قبل فى الدنانير الأحمدية.

وبرغم نجاح جوهر فى امتصاص كل النقود التى كانت سائدة فى أسواق مصر قبل الفتح الفاطمى فإن الدينار العباسى المعروف باسم الدينار الراضى (نسبة للخليفة الراضى ٣٢٢ — ٣٢٩ هـ) ظل وسيلة الدفع لأنه كان إذ ذاك أكثر وزناً وأشد نقاء من الدينار المعزى حتى اضطر المعز إلى حمل الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى من بينها التجاؤه إلى الإكثار من ضرب النقود الشيعية كى تغمر الأسواق بوفرة مع تحديد سعر رسمى منخفض لدينار الراضى فجعل قيمته من الدراهم خمسة عشر درهما فى الوقت الذى حدد فيه سعر الدينار المعزى بخمسة عشر درهما ونصف بينما تحددت الدنانير الأموية إن وجدت فى السوق بعشر دراهم أحياناً وبستة دراهم أحياناً أخرى وبثمانية دراهم فى بعض الأحوال ، وأصدر المعز تعاليمه إلى عمال الخراج والحسبة ومنهم « يعقوب بن كلس » و « عسلوج ابن الحسن » بألا يتسلما الخراج إلا بالدنانير المعزية وليس من شك أن هذه الوسائل جميعها قد آتت ثمارها « فاتضع الدينار الراضى وانحط » إلى نحو الثلثين من قيمته فخسر الناس كثيراً لأن

كل من كان يملك الدينار الراضى اضطر إلى بيعه بأقل من قيمته ودخلت حكومة المعز الفاطمية فى هذه المضاربة مشترية بالسعر الذى حددته فتحقق لها ربح مؤكد . فضلا عن نجاحها فى سحب نقود ذهبية سنية كان لهـا قيمتها فى نفوس الناس ، والحق أن الحكومة الفاطمية فى اتخاذها هذه التدابير كانت تسير على مبدأ اقتصادى ساد فى مصر حتى هذا العصر وهو « أن النقود تتوقف على إرادة الحاكم » وقد يكون تشديد الدولة الفاطمية فى فرض نقودها على المصريين وغيرهم من رعايا الدولة يتمشى مع رغبتها فى القضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية السنية حتى تتهيأ الشعوب لاستقبال العهد الجديد فى ظل السياسة والأنظمة الشيعية .

وقد صحب استعمال دينار المعز فى التداول تحديد قيمته من الدراهم الجديدة التى ضربها الفاطميون فى مصر ولكن الغالب أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع فى ضرب الدراهم فى أول عهدها إلى أن كان عصر الحاكم بأمر الله ٣٨٦ – ٤١١ هـ (٩٩٦ – ١٠٢٠ م) فتحولت مصر بشكل واضح إلى نظام المعدنين Bimetallic System بعد أن أصبحت الدراهم فى عهده نقوداً قانونية ومن الطبيعى أن يكون الإقبال على الدنانير والدراهم الفاطمية مقصوراً أول الأمر على

المدن والمراكز التجارية الرئيسية ، ذلك لأن أهل الريف وخاصة في الوجه القبلي كانوا يسيرون على نظام المقايضة في معاملاتهم التجارية وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الإسلامي هذا الوضع الاقتصادي حتى أنها كانت « تجبي الخراج من الصعيد عيناً » .

أما الفلوس الفاطمية فنحن لا نشك في وجودها إلى جانب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية لأن وجودها يساعد إلى حد كبير على مرونة العمليات التجارية كنقود مساعدة ، ولكن ليس بين أيدينا من هذا النوع من العملة ما يمكن أن نقف منه على خصائص الفلس الفاطمي أو كتاباته وإن كانت بعض الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الرابع الهجري تشير إلى أن أسعار بعض الحاجيات كانت تنخفض إلى أجزاء من الدنانير لم يضرب من النقود الذهبية وربما كان الدفع بالنسبة لهذه الأجزاء الصغيرة من السدس دينار بالفلوس كما أن بعض أجور العمال حددت بالدراهم وأجزاء من الدرهم بلغت ربع درهم أحياناً . ووصلت أثمان بعض الأقمشة إلى قيراط ومن الطبيعي أن يكون تقدير أجزاء هذه الدراهم أو هذه القراريط بالفلوس وإن كان ذلك يتطلب في الحقيقة علاقة ثابتة

بين أنواع النقود الفاطمية المختلفة والمعروف أن الدينار المعزى كان يساوى منذ الفتح الفاطمى ١٥ ½ درهما وقد تغيرت هذه القيمة بعض الوقت حتى وصلت أحياناً إلى ٣٦ درهما ، أما النسبة بين الدينار والدرهم من ناحية وبين الفلوس فلم تكن محددة لأنها نسبة جزئية تغيرت قيمتها بسبب الغش الذى كان يحدث فيها عن طريق الصيارفة اليهود حتى لجأت الحكومة الفاطمية إلى فرض رقابة مشددة لمنع تداول النقود المنحطة وخصصت مكاناً محدداً للصيرفة يسهل الإشراف عليه سمى « برحبة الصيارفة » بجوار المسجد الجامع (جامع عمرو) فى مصر .

النقود التذكارية فى عصر الفواطم

ابتدعت الدولة الفاطمية فى مصر نقوداً تذكارية من معادن وأحجام مختلفة قصد الإنعام بها على الشعب فى بعض المواسم والأعياد، ولعل العباسيين هم أول من ضرب مثل هذه النقود لتوزيعها كعطايا من الخلفاء والأمراء ، ونثرها على الناس كما تنثر الورود فى حفلات العرس والولادة والختان .

ويشير المقريزى فى « إغاثة الأمة » إلى كثير من الدنانير العباسية التى ضربت بأوزان مضاعفة لتفريقها على الشعب فى عيد النيروز [1] ، والمهرجان ومن بينها دنانير « جعفر بن يحيى » التى نقشت عليها الأبيات الآتية :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسر أيسرا

---

(١) عيد النيروز (أوالنوروز) والمهرجان الأول أول العام والمهرجان آخر العام عن الفرس . راجع تاريخ الإسلام السياسى لحسن إبراهيم ج ٢ ص ٤٣٦ — ٤٣٨ ، ج ٣ ص ٤٥٣

كما ضرب العباسيون دنانير سميت بدنانير الخريطة « الخزانة » للإنعام بها على المغنين وغيرهم .

واقتدى الفاطميون بهذه السنة للدعاية لأنفسهم ، وكسب مودة الشعب وولائه وعندما انتشر دعاة الفاطميين فى أواخر عصر الدولة الإخشيدية فى مصر ، لأخذ البيعة للخليفة المعز لدين الله من كثير من رؤساء الجند الإخشيديين قبل غزو الفاطميين للبلاد سنة ٣٥٨ هـ اصطحب هؤلاء الدعاة معهم دنانير ذهبية باسم المعز لدين الله ضربت خاصة لهذه المناسبة وعليها اسم مصر وتاريخ سنة ٣٤١ هـ مع بقية العبارات الشيعية الأخرى وتحتفظ مجموعة دار الكتب المصرية بواحد من هذه الدنانير التذكارية النادرة التى تسبق فتح الفاطميين لمصر بسبعة عشر عاماً . . وابتدع الفاطميون نوعاً من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خراريب « جمع خروبة ٠,٩٤ جرام » لتوزع فى بعض المواسم والأعياد أفراد الشعب كما يحدث مثلا فى خميس العهد الذى « يسميه أهل مصر من العامة خميس العدس ويعمله نصارى مصر قبل الفصح بثلاثة أيام ويتهادون فيه وكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية فى خميس العدس ضرب

خمسمائة دينار ذهباً عشرة آلاف خروبة وتفرقتها على جميع أرباب الرسوم » .

كما كانت تضرب نقود تذكارية أخرى « برسم التفرقة » فى أول كل عام تسمى « الغرة » وهى مجموعة من الدنانير والرباعيات والدراهم المدورة تضرب بأمر الخليفة فى العشر الأخيرة من ذى الحجة بتاريخ السنة التى ركب أولها « فيحمل إلى وزير منها ثلثمائة وستون ديناراً وثلثمائة وستون رباعيا وثلثمائة وستون قيراطاً وإلى أولاده وإخوته من كل صنف من ذلك خمسون وإلى أرباب الرتب من أصحاب السيوف والأقلام من عشرة دنانير وعشر رباعيات وعشرة قراريط إلى دينار .

ويحدثنا المقريزى فى خططه أن جملة المبلغ الذى ينعم به من هذه الغـــرة أول العام « من الدنانير والرباعيات والقراريط ما يقرب من ثلاثة آلاف دينار » فيقبلها الوزراء والأمراء وأرباب المراتب من الخليفة على سبيل التبرك .

عصر الفضة الأيوبية

لا يمكن أن نغفل فى أواخر العصر الفاطمى أثر الحوادث السياسية فى المركز الاقتصادى للشرق العربى ، فقد أخذت الدولة الفاطمية فى الاضمحلال ، وفقدت صقلية أيام المستنصر ، وتحولت السلطة إلى الوزراء الذين كانوا أصحاب الولاية على الخلفاء الصغار الضعاف ، واشتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المناصب ، وانقطعت الدعوة للخلفاء الفاطميين منذ عهد المستعلى بالله من أكثر مدن الشام ، واستعاد الصليبيون عسقلان فى عهد الخليفة الظافر ، ونهب ملك صقلية النرمندى مدينة تنيس أشهر مدن مصر فى صناعة النسيج الدقيق ، وهدد الفرنج البلاد المصرية أثناء حكم الخليفة العاضد لدين الله ، مما اضطره إلى طلب النجدة من الملك العادل نور الدين محمود صاحب دمشق . وقد أثمرت كل تلك الأحداث القضاء نهائياً على دولة الفاطميين الشيعية وقيام دولة الأيوبيين السنية فى مصر على يدى الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أحد قواد نور الدين .

ويحدثنا المقريزى عن نقص الذهب والفضة فى مصر نقصاً خطيراً

فى بداية عصر الأيوبيين . فيذكر أنه فى سنة ٥٦٩ هـ أى بعد عامين من قيام الدولة الأيوبية « عمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعد ما فلم يوجدا ولهج الناس بما غمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر « ذهب » فكأنما ذكرت حرمة له وإن حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » غير أنه لا يمكن التسليم بكل هذه النتائج التى وصل إليها المقريزى لاسيما وأن خزائن القصور الأيوبية كانت تفيض بالدراهم والدنانير والمصاغ والجوهر بشكل « لا يفى به ملك الأكاسرة ولا تتصوره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة » على حد تعبير المقريزى نفسه فى « شذور العقود » . وتشير بعض المراجع إلى أن ما خلفه الملك الكامل الأيوبى من الذهب وحده ستة ملايين من الدنانير المصرية .

والصحيح أن النقود الرئيسية من الذهب قل وجودها فى عصر الأيوبيين ومن السهل تتبع أسباب هذه الندرة خلال الأحداث التى اختتم بها عصر الفواطم ، فقد انخفض آنذاك استغلال مناجم الذهب فى وادى العلاق بالصحراء الشرقية ولم يعد للحكومة المصرية أى

إشراف رسمى على ما يستخرج منها بل ترك أمرها للأفراد يجمعون منها ما يمكنهم جمعه ويصدرونه إلى خارج البلاد كما يذكر الإدريسى سنة ١١٥٠ م ، وكذلك قلت ثمرة البحث عن المطالب والكنوز بين محتويات المقابر الفرعونية لانصراف الدولة إلى إقرار سلطانها وتثبيت كيانها خلال العمليات الحربية التى بدأت منذ أواخر العصر الفاطمى ، هذا فضلا عن هبوط الصادرات المصرية بشكل ملحوظ. لأن الأقمشة المصرية التى كان يصدر منها إلى بغداد فى القرن العاشر الميلادى بما قيمته ٢٠,٠٠٠ دينار سنوياً انعدم تصديرها منذ احتكار الفاطميين لمصانع النسيج ، هذا إلى جانب نهب الصليبيين لمدينة تنيس عدة مرات ، حتى أصابوا هذه الصناعة بضربة قاصمة فى أواخر العهد الفاطمى .

كما أن مصاريف باهظة تقدر بالدنانير قد تكلفتها العمليات الحربية بين المصريين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين وبقايا الفاطميين من ناحية أخرى كما نشط الصليبيون فى تهريب الذهب إلى البندقية ومرسيليا وبرشلونة نشاطاً زائداً وبذلك قلت كميات الذهب فى الأسواق العربية بشكل ملحوظ .

والخلاصة أن ندرة الذهب فى عصر الأيوبيين تتلخص فى عاملين

رئيسين : أولها الاكتناز Thesaurisation الذى لجأ إليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقـود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها . وثانيهما تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التى ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمى وأوائل العصر الأيوبى ، حتى أن مرتبات الجنود الأيوبيين كانت تصرف بالدراهم الفضية رغم أنها مقدرة اسمياً بالذهب على أساس أن سعر الدينار ستة عشر درهماً .

كما كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامة مقدرة بالنقود الذهبية من الدنانير مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية ؛ وحتى الدراهم الناصرية التى أمر صلاح الدين بضربها بكثرة كانت دراهم رديئة تصل نسبة النحاس فيها إلى النصف ، وهكذا كانت القيمة الاسمية القانونية لهذه الدراهم الناصرية تتفوق على قيمتها المعدنية مما أضر بالناس ضرراً بليغاً حتى لقبوها فى مصر « بالزيوف » أى الدراهم الزائفة وخشى سلاطين الأيوبيين بعد صلاح الدين امتصاص هذه الدراهم من السوق بنفس قيمتها الرسمية حتى لا يتعرضوا هم أنفسهم لخسارة محققة ، مما اضطر الملك الكامل محمد ابن العادل إلى إبطال التعامل أصلا بهذه الدراهم سنة ٦٢٢ هـ وضرب

دراهم أخرى جديدة جعلها ثلاث أثلاث ثلثان من فضة وثلث فقط من نحاس ، واستمر ذلك النوع من الدراهم سائداً فى التعامل ومقبولا فى مصر والشام بقية أيام الدولة الأيوبية وعصر المماليك وأدرك المقريزى فى القرن ١٥ الميلادى الناس يتعاملون بها وقد أصدر الملك الكامل أوامره إلى حاملى الدراهم الناصرية « الزيوف » أن يتوجهوا إلى الصيارفة لاستبدالها بدراهمه الكاملية على حساب رطل من الناصرية بـ ٢ ½ من الدراهم الكاملية ويحدثنا المقريزى أن رواج الدراهم الكاملية فى مصر اكتسح أمامه الذهب ؛ والمهم فى ذلك أن الدراهم الفضة قد أصبحت هى النقود الرئيسية فى مصر الأيوبية « وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها وإليها تنسب أثمان المبيعات عامة وقيم الأعمال وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك وكان وزن الدرهم ثمانية عشرة خروبة » أى ٣,٣٩ جرامات على أساس أن وزن الخروبة ٠,١٩٤ كما أمكننى تحديده من واقع الصنج الزجاجية الخاصة بالنقود فى مجموعة متحف الفن الإسلامى .

وهكذا تحولت مصر فى العصر الأيوبى إلى نظام المعدن الفردى إلى نظام المعدنين Bimetallic System ، إذ أنه رغم المحاسبة على

أساس النقود الذهبية أصبحت الدراهم سواء الناصرية أو الكاملية وحدة للتعامل فى الأسواق كعملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها .

وفى سنة ٦٣٠ هـ حدثت أزمة اقتصادية فى عهد الملك الكامل انحط معها السعر انحطاطاً ملحوظاً وانخفضت قيمة الدينار من الدراهم الفضة إلى عشرة ، وثمانية عشر درهماً من الفلوس النحاس. وقد لوحظ زيادة كميات هذه الفلوس النحاسية زيادة غير طبيعية حتى أصبحت النقود المتداولة فى مصر مقصورة على أعداد ضئيلة من الدراهم الفضة الأيوبية ومجموعات ضخمة من العملة النحاسية ، ومن ثم تعتبر أزمة سنة ٦٣٠ هـ مهمة فى تاريخ النقد الأيوبى رغم قصر أمدها ، فلأول مرة أصبحت النقود النحاسية عاملا هاماً فى السوق النقدية وأصبحنا نسمع عن « الدراهم الفلوس » وهى النقود النحاسية التى ضربها الملك الكامل ، وانكمشت أمامها « الدراهم الفضة » ولم تعد كافية لسد حاجة التجار ، فانفسح المجال أمام العملات الفضية الأجنبية للظهور فى الأسواق المصرية مثل نقود البندقية التى بدأ سكها سنة ١٢٠٣ م وحذت حذوها فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية ، وهذا السبب فى ذاته كان عاملا رئيسياً فى

اختفاء الفضة من البلاد المصرية لتهريبها إلى أوربا كى تأخذ طريقها إلى دور السك الإيطالية النشيطة .

وحتى وفاة الملك الكامل كان فى مصر نوعان رئيسيان من النقود المتعامل بها وهى الدراهم الفضة « النقرة » والدراهم الفلوس النحاسية وتقرر أن يستبدل كل درهم نقرة أى من الفضة بستة من الدراهم الفلوس النحاسية ووصل الأمر إلى حد توقيع العقوبات البدنية على كل من يخالف ذلك .

وتختتم سلسلة النقود الأيوبية بآخر سلاطين الأيوبين فى مصر وهو ترنشاه بن الصالح نجم الدين أيوب الذى كان له فضل القضاء على الصليبين فى موقعة المنصورة وأسر لويس التاسع وتعتبر نقود ترنشاه من أندر العملات الأيوبية ، ذلك لأنه لم يحكم مصر غير واحد وستين يوماً انتهت فى مايو سنة ١٢٥٠ م وقد رددت المراجع التاريخية كلها اسم ترنشاه فى كلمتين « توران شاه » بينما ورد اسمه على النقود وهى الوثيقة الرسمية « ترنشاه » وسجل معه اسم آخر خلفاء العباسيين فى بغداد وهو المعتصم بالله كما فعل أبوه الصالح نجم الدين .

الملك المعظم	الإمام
غياث الدنياوا	المستعصم
لدين ترنشاه بن محمد	بالله أبو أحمد
	أمير المؤمنين

نقود الصليبيين فى الشرق العربى

شهد الشرق العربى فى أواخر القرن ١١ م غزوات أوربية تتمثل فيما عرف بالحروب الصليبية وهى حملات عسكرية من قبل الغرب اتخذت من الدين ستاراً لإخفاء مـــا تنطوى عليه من المطامـــع والأغراض السياسية والتجارية والاستعمارية وترتب عليها قيام أربع إمارات صليبية فى الرها ، وأنطاكية ، وبيت المقدس ، وطرابلس ، ولم تتمكن القوى الإسلامية من القضاء على هذا الخطر الصليبى إلا فى أواخر القرن ١٣ م فى عهد السلطان المملوكى خليل بن قلاوون .

ويرجع نجاح الاستعمار الصليبى إلى تفرق كلمة المسلمين فى الشام ، وسوء الأحوال السياسية الذى تردت فيه الدولة الفاطمية فى مصر بسبب ضعف الخلفاء . فضلا عما أصاب مصر بوجه خاص من كوارث اقتصادية نجمت عن انخفاض النيل مرات عديدة .

على أننا لن نمعن فى تتبع تحركات الحملات الصليبية ضد العرب بل كل ما يعنينا هنا هو تلك النقود المعاصرة للفاطميين والأيوبيين ، والتى ضربها الصليبيون فى أرض الوطن العربى أثناء استقرارهم

فيه ، فقد دعتهم الحاجة المالية للتجارة وشئون الحجاج والفرسان المتنقلين أو المقيمين إلى ضرب نقود للتداول فى الأراضى المقدسة كتلك التى ضربها البنـادقة من الذهب وعرفت باسم : Byzantini Saracenati أى « العملة البيزنطية العربية » وتعتبر هذه النقود أقدم عملة ضربها اللاتين للتعامل بها فى البلاد الإسلامية وعلى هذه القطع نقوش عربية وآيات قرآنية وكتابات تشير إلى الرسالة المحمدية مع التاريخ الهجرى وقد استمرت هذه النقود فى التعامل حتى القرن ١٣ م رغم احتجاج البابا اينوسنت الرابع على ضربها بالكتابات الإسلامية .

ومنذ فقد الفاطميون أملاكهم فى فلسطين تحول بلدوين الثالث ملك بيت المقدس إلى غزو مصر سنة ٥١١ هـ فى عهد الخليفة الآمر فاستولى على الفرما وتقدم نحو تنيس ولم يرده عن الاستمرار فى التقدم غير مرض الموت ، وحوالى هذا الوقت ضرب الفرنجة نقودهم بعد أن كانوا قد أصدروا عملة زائفة باسم الخليفة الآمر لمدة ثلاث سنوات ، وتوجد بعض هذه النقود فى مجموعة دار الكتب المصرية وهى تحمل كتابات النقود الفاطمية فيما عدا الفرق الواضح بين الكتابات المنقوشة على النقود الصليبية بأيدى صانع

غير متخصص فى اللغة العربية وحروفها ، وتحمل بعض هذه النقود اسم دار السك « المعزية القاهرة » .

ومن الحملات الصليبية الرئيسية التى ارتبطت بظهور نقود صليبية فى مصر تلك الحملة المعروفة بالخامسة التى شنها الصليبيون سنة ١٢١٨م بدعوة خاصة من البابوية لتحطيم مصر كمركز للقوة الإسلامية ، وقاد هذه الحملة جان برين الذى تمكن من الاستيلاء على دمياط فى عهد الملك الكامل ، وبذلك أصبح الصليبيون أصحاب السلطة فى المدينة مدة عشرة أشهر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٢١٩ م إلى ٧ سبتمبر سنة ١٢٢٠ م وفى هذه المدة ضرب الصليبيون نقوداً خاصة بهم للتعامل بها فى أسواق دمياط ، وتحمل هذه النقود اسم « دمياط » باللاتينية حول شارة المسيحية : الصليب داخل دائرة .

وهناك مجموعات نادرة أخرى من النقود الصليبية فى الأقاليم السورية الساحلية وقد عرفنا العالم فيما كتبه فوجيه Vogué ولافوا Lavoix وبلانكارا Blancard وشلومبرجر Schlumdeger ، والمجموعات التى درسها هؤلاء العلماء من نوعين رئيسين :

أما النوع الأول فهو نقود ضربها الصليبيون قبل سنة ١٢٥٠ م

تقليداً للنقود العربية الفاطمية بكتاباتها وكل خصائصها الإسلامية ، أما النوع الثانى فهو نقود صليبية بعبارات مسيحية مسجلة باللغة العربية ضربت بعكا بأمر القديس لويس سنة ١٢٥٠ م وما بعدها وهى تقليد للنقود الأيوبية ، وأهم ما يميز هذا النوع عبارات التثليث « الآب والابن وروح القدس » وشارة المسيحية على الوجه الثانى محاطة بعبارة « الله واحد هو الإيمان واحد — المعمودية واحدة » وبعض هذه النقود دنانير من الذهب وبعضها دراهم من الفضة وتعتبر النقود الفضية نادرة جداً ويضم متحف الفن الإسلامى نماذج منها ، ويلاحظ على كتابات النقود الصليبية التى ضربت تقليداً للنقود الأيوبية المعاصرة أن طرازها يسهل تمييزه عن النقود الإسلامية الأصلية وربما سك الصليبيون هذه النقود فى دور سك صليبية أو فى دور سك البندقية أو غيرها من المدن الإيطالية ، وبعض الدراهم الصليبية التى تحمل تاريخ سنة ٦٤١ هـ تذكر اسم الخليفة العباسى « المستنصر بالله » بألقابه « أبو جعفر المنصور أمير المؤمنين » مع أن هذا الخليفة كان قد مات منذ سنة أى سنة ٦٤٠ هـ ، وكثير من الدراهم الصليبية التى ضربت تقليداً لدراهم الصالح إسماعيل تذكر أنها ضرب دمشق سنة ٦٤٤ هـ وتحمل أيضاً ألقاب المستنصر مع أن المستنصر مات قبل ذلك بأربع سنوات كما أن الصالح إسماعيل

كان قد ترك دمشق للصالح أيوب فى ٨ جمادى الأولى سنة ٦٣٤ ﻫ وأصبح من غير المعقول أن تضرب دراهم دمشق بعد هذا التاريخ باسم الصالح إسماعيل . ويغلب على الظن أن مثل هذه الدراهم التى تحمل أسماء وتواريخ خاطئة قد ضربها الصليبيون فى أوربا على يد عمال سوريين من أسرى الحروب الصليبية إذ هم أقدر على الكتابة العربية من غيرهم من العمال الأوربيين ولم يكن الضراب المسلم قد علم وهو فى الأسر بموت الخليفة أو بترك الصالح إسماعيل لدمشق فاستمر يضرب النقود الصليبية بتواريخ متتابعة لا تتمشى مع التغيرات السياسية فى الشرق العربى .

وفى ميدان النقود لا يمكن أن نغفل النشاط الذى نجم من قبل الحجاج والجيوش الصليبية بين أوربا والشرق العربى فقد ساعد هذا النشاط على تقدم التجارة الدولية إلى حد لم يكن معروفاً من قبل الحروب الصليبية وتطلبت الظروف المالية الجديدة تداولا أسرع وأعظم للعملة فابتكرت طريقة الأوراق المالية الخاصة بتقييد ما للعميل من حساب فى المصارف Credit-notes وتأسست البيوت

المالية في جنوة وبيزا وانتشرت فروعها وأعمالها في شرق البحر المتوسط وصارت لبعض الهيئـــات العسكرية الصليبية في قبرص ورودس مصارف للإيداع والتسليف كما استعملوا الصكوك ، و « الصك » كلمة عربية من أصل فارسي وقد أخذها الأوربيون عن العرب فأصبحت في الإنجليزية Check .

النقود المملوكية

اصطلح بعض المؤرخين على تقسيم عهد سلاطين المماليك فى مصر (٦٤٨ – ٩٢٣ هـ) إلى قسمين : الأول عصر المماليك البحرية نسبة إلى « بحر النيل » الذى تطل عليه قلعة الروضة حيث سكن مماليك الصالح نجم الدين أيوب ، والثانى عصر المماليك الشراكسة أو البرجية نسبة إلى أبراج القلعة التى سكنها مماليك قلاوون .

ولم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة التى شملت العصر المملوكى كله ، ذلك العصر الذى ساءت فيه أحوال الناس بسبب مصادرة الحكومة المملوكية لحاصلاتهم أو شرائها بأبخس الأثمان ، ولا غرو فقد كان العدل فى ذلك العصر سلعة يختص بها أكثر المتزايدين ، وكثيراً ما انتابت البلاد الأوبئة والطواعين صحبة القحط والغلاء بسبب قصر النيل وشرق الأراضى « حتى شمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر » على حد قول المقريزى.

وقد افتتح هذا العصر بتولية الملكة « شجرة الدر » أم خليل – زوجة الملك الصالح أيوب سلطانة على مصر ، ولم تكن شجرة الدر بحكم صفة الأنوثة من الجنــود البحرية بل كانت أرمنية

مما ملكت يد الصالح أيوب فأنجب منها الصالح ولده خليل الذى توفى صغيراً لذلك لم يعد هناك وارث للعرش الأيوبى بعد مقتل ترنشاه فى مستهل ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) فاجتمعت كلمة أمراء المماليك على إقامة شجرة الدر فى السلطنة وتلقبت باسم « والدة خليل » وخطب لها بالسلطنة بالقاهرة ومصر وسائر الديار المصرية ونقش لقبها على النقود مصحوباً باسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، ولم تنقش شجرة الدر اسمها صراحة على الدنانير والدراهم التى ضربتها ، كما أن نقودها النحاسية لم يصل إلينا منها قطعة واحدة ، فأضحت نقودها بوجه عام من أندر النقود الإسلامية فى العالم ، ولا يوجد منها غير دينار واحد بالمتحف البريطانى وآخر بإحدى المجموعات الخاصة بالقاهرة مع أربعة دراهم أخرى من الفضة ، ويظهر على دنانيرها كتابات بالخط النسخى نصها :

هامش الوجه » لا إله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

« مركز الوجه »

المؤمنين
المستعصمية الصالحية
ملكة المسلمين والدة
الملك المنصور
أمير

« هامش الظهر » بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وستماية .

« مركز الظهر »

الإمام المستعصم
بالله أبو أحمـــد عبد الله
أمير المؤمنين

ولكن ما لبث المماليك أن خلعوا تلك السلطانة الماهرة بعد شهرين فقط من توليتها وأقاموا مكانها زوجها المعز أيبك بعد أن جاءهم كتاب الخليفة المستعصم العباسي ينعى عليهم إقامة امرأة فى

السلطنة إذ ورد فيه « إن كانت الرجال قد علمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلا » ويتضح من نقود أيبك أنه لم يسجل عليها اسم الطفل الأيوبي الأشرف موسى الذى جاء به إلى العرش إرضاء للايوبيين فى سوريا والكرك ، بل قبل أيبك أن يحكم البلاد باسم سيده الملك الصالح نجم الدين فسجل اسمه على النقود منذ ٦٥٢ هـ مصحوباً باسم الملك الصالح تقديراً للوفاء له ، ولا يفصل بين الاسمين غير شارة فى هيئة الرقم ٧ ربما للدلالة على أحد الرنوك « الشارات » التركمانية للمعز أيبك :

الملك الصالح
نجم الدين أيوب
∴ ٧ ∴
أيبـــك

ثم تولى المنصور نور الدين على بن أيبك السلطنة وله من العمر ١١ سنة فضرب النقود باسمه سنة ٦٥٥ هـ مصحوباً كذلك باسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، غير أن تولية نور الدين على بن أيبك العرش بعد أبيه وضربه النقود باسمه ، لم يكن احتراما لمبدأ وراثة العرش ، إذ كان هذا المبدأ غريباً على عقلية المماليك ومالبثت

طبيعة العصر المملوكى أن تغلبت وقبض على نور الدين وتولى السلطنة سنة ٦٥٧ ﻫ (١٢٥٩ م) مملوك آخر أقوى هو قطز الذى سجل اسمه « الملك المظفر سيف الدنيا والدين قطز » على نقوده الذهبية والفضية بمفرده بعد أن ظفر على المغول فى « عين جالوت ».

ولم تستقر النقود على حال طيلة العشر السنوات الأولى من حياة المماليك البحرية بسبب عدم استقرار الحالة السياسية فى الشرق العربى واجتياح المغول للخلافة العباسية فى بغداد وتخريبهم مراكز الحضارة فى الشرق ، ولكن بعد أن تولى السلطان الظاهر بيبرس ٦٥٨ ﻫ – الذى انتحل النصر فى عين جالوت لنفسه – ضرب الدنانير والدراهم الظاهرية بالقاهرة والإسكندرية مميزة برنكه الذى نقشه على بعض العمائر والمنشئات التى أقامها وهو رنك السبع كما سجل عليها عبارات كانت صدى لأحداث هامة فى تاريخ العالم الإسلامى ، ذلك أن بيبرس نجح سنة ٦٥٩ ﻫ (١٢٦٠ م) فيما فشل فيه أحمد بن طولون ومحمد الإخشيد ، وهو اجتذاب الخلافة العباسية – التى حطمها المغول فى بغداد – إلى القاهرة ، ولعل السبب فى ذلك المشروع هو أن بيبرس وجد أن السلطة فى مصر قد أصبحت فى يده فأراد أن يسيج دولته بموافقة الخليفة العباسى

ورضاه ، رغبة فى التحصن ضد أية محاولة لأبناء البيت الأيوبى بالشام لاسترجاع السلطة بمصر ، وكان أول الخلفاء العباسيين الذين بايعهم بيبرس بالقاهرة هو أبوالقاسم أحمد الذى لقبه باسم « المستنصر بالله » فدعى له على المنابر والسلطان من بعده ونقش اسمه على العملة مصحوباً باسم الظاهر بيبرس ولقبه الجديد « قسيم أمير المؤمنين » ولا خلاف بين كتابة الدنانير والدراهم فى غير ترتيب الكلمات فى السطور المنقوشة بالخط النسخى المملوكى :

الإمام المستنصر	الصالحى
أبو القسم أحمد بن	السلطان الملك
الإمام الظاهر أمير	الظاهر ركن الدنيا والدين
المؤمنين	بيبرس قسيم أمير المؤمنين
	(رنك السبع)

وبعد مقتل الخليفة أبى القاسم أثناء محاولته استرجاع سلطان الخلافة العباسية فى بغداد بايع بيبرس عباسياً آخر بالخلافة هو أبو العباس أحمد الذى تلقب باسم « الحاكم بأمر الله » وخطب له كذلك على المنابر بمصر ودمشق ومكة والمدينة والقدس ونقش اسمه مع اسم الظاهر بيبرس ورنكه . واستقر رأى بيبرس تلك المرة

أن تكون القاهرة هى المقر الدائم للخلافة العباسية فلم يسمح للخليفة العباسى الجديد « الحاكم » بأية محاولات لاستعادة الخلافة ببغداد وذلك ليكون الخليفة بالقاهرة شخصية نافعة يستمد منها بيبرس ما تحتاج إليه دولة المماليك من حماية روحية .

ولن نتتبع فى هذه الصفحات المحدودة سلسلة النقود المملوكة واحدة بعد أخرى وإنما يكفى أن نعرف أن نقود مصر المملوكية قد سجلت انتقال الخلافة إليها منذ عهد الظاهر بيبرس فحملت أسماء السلطان صحبة اسم الخليفة العباسى المقيم بالقاهرة حتى إذا استقر نفوذ المماليك فى البلاد نهائياً لم يعودوا يعنون بنقش أسماء الخلفاء العباسيين المعاصرين على نقودهم ، إذ أصبح الغالب فى عهد أسرة قلاوون هو أن يحمل وجه العملة اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب بالخط النسخى المملوكى بينما يحمل الوجه الثانى عبارة نصها « لا إله إلا الله محمد — رسول الله أرسله بالهدى — ودين الحق ليظهره على — الدين كله » أو عبارة « الله — وما النصر إلا من عند — الله لا إله إلا الله محمد — رسول الله أرسله — بالهدى ودين — الحق » .

وتتألف النقود المملوكة كغيرها من النقود العربية من دنانير

الذهب ودراهم الفضة والفلوس النحاس . ولكن رغم أن الذهب ظل حتى أوائل عصر المماليك أى فى عهد البحرية هو قاعدة النقد . وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى ، إلا أنه خضع لتغييرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم ، فضلا عن تحديد سعره فى ضوء قانون العرض والطلب ، وتحت رغبة السلطان فى الكسب والإثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص. أما لفظ « درهم » فقد استعمل ليعبر أحياناً عن المدلول الأصلى للفظ وهو النقود الفضية ، وأحياناً أخرى للدلالة على النقود النحاسية وزناً أو عدداً ، وليس من المحتم أن يلتزم لفظ « درهم » وزنا محدداً شرعياً للنقد الفضة أو النحاس ولكنه استعمل ليشير إلى وحدة نقدية مختلفة القيمة كما كان الحال فى النقود الاسمية التى أطلق عليها « درهم معاملة » .

ورغم أنه حتى نهاية القرن ٨ هـ (١٤ م) ظل ضرب النقود أساساً بالذهب والفضة واحتفظت النقود الفضية بنسبة ثابتة من معدن الفضة النقى « $\frac{٢}{٣}$ أى ١,٩٨٣ جرام » وتراوح صرف الدينار الذهب من عشرين إلى ثلاثين درهماً ألا أنه فى نهاية هذا القرن وأوائل القرن ٩ هـ (١٥م) حدث انهيار اقتصادى ، وأخذنا نسمع

عن الدراهم الحموية الرديئة التى تزيد نسبة النحاس فى معدنها .
ومنذ سنة ٨٠٠ هـ صار الدرهم لا يحوى أكثر من ١/٣ معدنه
فضة وانقطع ضرب الدراهم النقرة وحلت محلها دراهم البندقية
منذ سنة ٨١٨ هـ . ويقابل هذا التناقص والانحطاط فى مكانة النقود
الفضية وانكماش مقاديرها . ازدياد كميات النقود النحاسية فى
الأسواق حتى أصبح التعامل على قاعدة الذهب والنحاس أى
الدنانير والفلوس ، ونشطت حركة تهريب الفضة إلى دور السك
الأوربية ، ويشير المقريزى فى « شذور العقود » إلى هذه الحقيقة فى
فى عهد السلطان الظاهر برقوق بقوله : « والفرنج تأخذ ما بمصر من
الدراهم إلى بلادهم وأهل البلد تسبكها لطلب الفائدة[1] حتى عزت
وكادت تفقد ، وراجت الفلوس رواجاً عظيماً حتى نسبت إليها
سائر المبيعات ، وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس » .

وليس معنى ذلك أن الدراهم الفضة لم تكن تضرب أصلا فى
عهد المماليك الجراكسة بل تقررت قيمتها فى حالة سكها بالنسبة
للفلوس النحاسية التى أصبحت هى قاعدة النقد الرئيسية فى ذلك

---

(١) يشير القلقشندى فى صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٦٥ إلى إنها كانت
تستغل فى عمل السروج والآنية ونحوها .

العصر . فقد ضرب السلطان برقوق دراهم ظاهرية بمصر سنة سنة ٧٨٩ هـ (١٣٨٧ م) كما ضرب الأمير نوروز دراهم نوروزية فى دمشق سنة ٨١٥ هـ (١٤١٢ م) وضرب المؤيد شيخ دراهم مؤيدية وتداولها الشعب سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) وضرب منها أجزاء أهمها النصف مؤيدى ، والحق أن الدرهم المؤيدى أصبح سنة ٨٢٥ هـ (١٤٢٢) م نصف مؤيدى كما يشير إلى ذلك ابن تغرى بردى حيث يذكر أن السلطان أعطى كل مملوك ٣٠ دوكات (دنانير بندقية) و٩٠ نصف مؤيدى ، وقدر الدرهم المؤيدى بثمانية عشر درهم فلوس وكل نصف بتسعة ، وأصبح من الضرورى على كل من يبيع شيئاً أن يحمل ميزاناً لوزن النقود عند إجراء المبادلة ، واستمر انحطاط الفضة وأجزائها ، وتداولها الناس بالوزن لا بالعدد حتى تقرر فى سنة ٨٩٢ هـ (٨٦ / ١٤٨٧ م) فى عهد السلطان قايتباى صرف النصف فضة بأربعة وعشرين فلساً عدداً .

والظاهرة الرئيسية فيما يتعلق بالنقود المملوكية أن الدراهم الفضية تناقصت حتى صارت « عرضا ينادى عليه فى الأسواق بحراج (المزايدة) » وغلبت عليها الفلوس النحاسية ووجدت السوق المصرية

حاجتها من النقود الفضية فى أعداد محدودة من الدراهم البندقية والدراهم النوروزية[١] فتعامل الناس بها وحسن موقعها لبعد العهد بالدراهم « ومن ثم أصبحت النقود المتوفرة فى الأسواق فعلا هى الدنانير الذهبية والفلوس النحاسية » .

نقود المماليك الذهبية

ليس من باب المصادفة أن تندر كميات الذهب المتداولة فى مصر منذ أواخر القرن ١٣ م فى عهد دولة المماليك البحرية ، ففى ٣١ أكتوبر سنة ١٢٨٤ م — أى فى عهد السلطان قلاوون — قرر مجلس شيوخ البندقية ضرب عمله ذهبية خاصة أطلق عليها فى أوربا لفظ دوكات Ducat بينما عرفت فى الشرق باسم « بندقى » أو « افرنتى » وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية باسم « المشخصة » نسبة إلى صور القديسين المنقوشة على أحد وجهيها وصورة دوج البندقية على الوجه الآخر ، كما ضربت فلورنسا كذلك عملتها الذهبية التى أطلق عليها اسم « فلورين » وعرفت فى الأسواق الشرقية

---

(١) نسبة إلى الأمير نوروز نائب دمشق الذى قتله السلطان المؤيد شيخ سنة ٨١٧ هـ .

باسم « افلورى » ولكنها لم يكن لها رواج البندقى[1] وحوالى ذلك الوقت كانت النورمزما البيزنطية أى دنانير البيزنطيين الذهبية قد انهارت قيمتها فأخلت مكانها للدوكات الإيطالية حتى أنه فى سنة ١٣٠٢ م أى بعد ثمانى عشرة سنة من تاريخ ضرب الدوكات البندقية ظهرت هذه النقود فى مصر وأصر جمرك الإسكندرية على دفع القيم بالسبائك الذهبية أو بالدوكات ، ويشير المقريزى فى السلوك وابن تغرى بردى فى النجوم إلى أنه منذ سنة ٨٠٠ هـ كثر تداول الدوكات فى مصر وغيرها من البلاد العربية وتمتعت بسعر قانونى وأصبحت هى النقد المرغوب فيه فى التجارة الدولية بعامة وفى كل بلاد الشرق بخاصة . وليس غريباً بعد ذلك إذا تسربت كميات كبيرة من الذهب من أسواق الشرق العربى إلى إيطاليا لتزويد دور السك فيها بالمعادن اللازمة لضرب الدوكات

---

(١) ضربت فلورنسا وكذلك جنوة نقودهما الذهبية سنة ١٢٥٢ م كما أن فرنسا وإنجلترا ضربتا أيضاً نقوداً ذهبية سنة ١٢٦٠ م . وللمزيد من المعلومات عن نقود الذهب الأوربية فى العصر الوسيط انظر

M. Bloch: Le Problem de L'or au moyen age (Annalesd' Historiqe Economique et Sociale T, V (1933) pp. 1-640

والفلورين وقد جهدت المدن الإيطالية فى اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق التجارية بنقودها الذهبية الرائجة .

ولعل من أهم عوامل انتشار دوكات البنادقة على وجه التحديد فى مصر والشام والحجاز واليمن هو دقة سك هذا النوع من النقود الذهبيةمن حيث استدارة القطعة تماماً ووزنها الثابت (٣,٤٥جرامات) وعيارها البندقى المرتفع بينما يقابل ذلك دنانير « مملوكية » معاصرة ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك أو قطر محدد ، ولذلك كان من السهل على التجار عند التعامل استلام الدوكات بالعدد بدلا من الدنانير المملوكة التى كان يضطر المتعاملون بها إلى وزنها وإضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع .

وقد أزعج هذا الهجوم النقدى للدوكات الذهبية على الدنانير المملوكية ، أزعج السلطان فرج بن برقوق فى أوائل عهد المماليك البرجية مما جعله يجرب سنة ٨٠٣ هـ ضرب دنانير بوزن مثقال تماماً (٤,٢٥ جرامات) كى يتلافى الالتجاء إلى الوزن عند الدفع وأشرف على هذا النوع من النقود وزيره يلبغا السالمى فسمى الواحد من هذه الدنانير « بالسالمى » رغم أنه جعل فى وسط كل دينار دائرة نقش فيها اسم « فرج » غير أن هذه العملة الجديدة لم تلبث أن تطرق

إليها الفساد فيحدثنا القلقشندى عن وزنها المضطرب الذى أصبح يعادل نصف أو ربع مثقال « وكأنهم جعلوا نقصها نظير كلفة ضربها » ولذلك اختفت هذه الدنانير المملوكية بعد ثمانى سنوات من ضربها ولجأ السلطان فرج إلى ضرب عملة ذهبية أخرى منذ سنة ٨١٠ هـ ولكنها لم تكن كذلك بوزن ثابت باستمرار ، فيشير المقريزى فى خططه إلى نقص غيارها ووزنها (٣,٥٤جرامات) فلم تقو على منافسة الدوكات البندقية ولم يقبل الصيارفة صرفها دون وزن ، وانحطت قيمتها فى الأسواق الحرة عن قيمة البندقى ، ولم تنفع فى تثبيت التعامل بهذه الدنانير المملوكة وغيرها من الدنانير التى ضربت بعد ذلك ، تلك الأوامر التى أصدرها سلاطين المماليك الجراكسة لسحب النقود الإيطالية من ضرب البندقية وفلورنسا من التعامل ، وظل صرف نقد الذهب المصرى المختوم أو المسكوك غير ثابت « فيعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما يقتضيه الحال » على حد قول القلقشندى وفى نفس الوقت غمرت الأسواق المصرية نقود كثيرة زائفة من ضرب « الزغليين » تسببت فى ضعف الثقة فى النقود المملوكية رغم العقوبات التى فرضها المماليك على هؤلاء القوم ، ورغم دقة المحتسبين فى التفتيش على الأسواق وقص الدنانير الزائفة لأبطال التعامل بها نهائياً . ولإعادة الثقة إلى النقود المملوكية

لجأ السلطان برسباى إلى تشجيع البنادقة على سك نقودهم الأفرنتية فى دار السك السلطانية بالقاهرة كتمصير للنقود الإيطالية الرائجة فى الأسواق وقد نجح فى ذلك فضربت الدنانير الأشرفية بنفس وزن الأفرنتى (٣,٤٥ جرامات) وأصدر أمره سنة ٨٢٩هـ (١٣٢٥م) بإبطال التعامل بالدنانير المشخصة من الدوكات « بسبب صور الكفار عليها » وإحلال الأفلورية الأشرفية ضرب القاهرة محلها والحق أن برسباى قام فيما بين ٨٢٩ هـ و ٨٣١ هـ بمجهودات موفقة لإصلاح النقود الذهبية العربية لذلك كانت معاملته كما يقول ابن إياس « من أحسن المعاملات من أجود الذهب والفضة ولا سيما الأشرفية البرسبيهية فإنها من خالص الذهب وإلى الآن يرغب إليها الناس فى المعاملات » وقد سار جقمق ٨٤٢ — ٨٥٦ هـ (١٤٣٨ — ١٤٥٢م) على سياسة برسباى فى تمصير الدنانير الأفلورية حتى أننا نقرأ فى بعض وثائق العصر المملوكى إشارات كثيرة إلى هذا النوع من الدنانير الظاهرية المنسوبة إلى الظاهر جقمق المسكوكة من « الذهب العين المصرى المختوم الظاهرى » الذى يزن من ٣,٤٠ جرامات إلى ٣,٤٣ جرامات .

غير أن كميات الذهب رغم تلك الاصلاحات النقدية قل تدفقها

إلى الأسواق المصرية بسبب احتكار سلاطين المماليك الجراكسة للتجارة الرئيسية من الفلفل والبهار ويشير بعض المؤرخين إلى أن شحنة البهار التى كان ثمنها فى القاهرة ٥٠ ديناراً كانت تباع فى الإسكندرية للأوربيين بمائة وثلاثين دينارا تصل كلها إلى جيوب وخزائن سلاطين المماليك دون غيرهم . وإذا كان حجم السلع المتبادلة بين مصر والبندقية قد زاد زيادة ملحوظة ، ألا إن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة فى المعادن النفسية وخاصة الذهب ، ولم تسد النقود الإيطالية الفضية هذا النقص لأن معظم مدن الشرق العربى سواء فى مصر أو الشام رفضت التعامل بعملة البنادقة الفضية ،ولم تقبل غير الدوكات الذهبية وتسبب عن ذلك نزول سعر الفضة فى البندقية وزيادة الإقبال على الذهب ، حتى أن كميات النقود الذهبية المتداولة فى الشرق العربى لم تعد تلبى طلبات الدفع الفورى، ولا جدال فى أن التجارة الخارجية كانت من أكبر موارد الذهب لمصر المملوكية وخاصة بعد أن نضبت مناجم الذهب فى البلاد أو كادت ولم يعوضها تبر السودان وبلاد التكرور .

وعلاجاً لقلة الذهب فى مصر لجأ سلاطين المماليك الجراكسة إلى عقد معاهدات مع البندقية التى أضحت « ممكلة الذهب فى العالم

المسيحى » لتشجيع هجرة رءوس أموال البنادقة إلى مصر والإكثار من النقد الذهب بوجه خاص فى سوق التجارة المصرية تحت شروط معاهدة عقدت منذ ١٣٤٥ م خصت الذهب الذى يأتى به التجار البنادقة بضريبة جمركية تقل كثيراً عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى كما أنها فرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية إذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السك لتضرب فيها دنانير عربية مملوكية وقدرت هذه الضريبة بـ ٢ ٪ فقط فى حين أن الضريبة على السلع المستوردة قدرت بـ ١٠ ٪

ولم يكن هناك مناص وقد أخذت كميات الذهب رغم تلك التسهيلات فى التناقص أن لجأ المماليك إلى نظام المقايضة وهو نظام اشتد نشاطه منذ القرن ١٥ م . وقد أدى هذا النشاط إلى اضطراب النقود المملوكية بقدر ما قلل من تدفق الذهب على الشرق العربى حتى أواخر عصر المماليك فترى السلطان الغورى مثلا وهو الذى تسلم العثمانيون الشام على رفاته ، نراه يفاوض البندقية لاستبدال النحاس بالتوابل لاسيا وأن البنادقة قد قل استبدالهم لهذه السلع من مصر بعد اكتشاف طريق الرجاء وحتى ما كان يتم استبداله فى الإسكندرية أو فى موانى الشام كانوا يمتنعون عن دفع ثمنه ذهباً .

والخلاصة أن قلة الذهب بمصر فى عصر المماليك الجراكسة وعجزه عن تلبية طلبات الدفع ، أدى إلى قيام نظام التجارة بالمقايضة، ويضاف إلى قلة الذهب اعتبارات أخرى إدارية ساعدت على تنشيط المقايضة ، إذ كان التجار الأوربيون يخضعون لقيود شديدة فرضتها عليهم حكوماتهم ، إذ حرمت عليهم الاستدانة أو الإقراض أو البيع والشراء بالأجل أو المشاركة مما اضطرهم إلى الالتجاء إلى المقايضة رغم صحبها من عيوب ، إذ كان للتجار المصريين حق الرجوع عن الصفقة فى حالة ارتفاع أسعار السلع المبادلة بها ، كما أن ثمن التوابل كان دائماً يزيد فى حالة المقايضة عما إذا دفع الثمن نقداً .

ويجدر بالذكر أن نظام المقايضة لم يقض على نظام التجارة بالنقد تماماً ففى مؤلف Paxi المعروف باسم « التعريفة والمقاييس » الذى طبع لأول مرة سنة ١٥٠٣ م إشارات إلى أنواع السلع التجارية المملوكية (فى القرن ١٥ م) التى خضعت لنظام المقايضة والنقد فكان « الحمل الإسكندرانى من الفلفل يزن خمسمائة رطل فرفورى ويشترى فى الإسكندرية نقداً أو مقايضة بسلع متعددة كالفضة وقوالب النحاس وسبائك القصدير والرصاص والصابون الأبيض والشمع والمصطكى الخيوسية كما أنه يقايض أيضاً بمأكولات كثيرة كالزيت

بأنوعه وعسل النحل وعسل السكر ولوز أبوليا وبرونسة والقسطل وبندق مملكة نابلى وفواكه أخرى ويعطى كذلك قنطار من هذه السلع مقابل الحمل الواحد من الفلفل »[١]

الفلوس المملوكية :

يذكر المقريزى فى « إغاثة الأمة » نصاً يفهم منه أن ابتداء ضرب الفلوس بمصر كان فى عهد السلطان الكامل الفلوس هى النقد النحاس الذى عهدنا ضربه بمصر فى أيام الكامل الأيوبى بعد أن لم تكن » والواقع أن الفلوس هى النقد النحاسية الذى عهدنا ضربه بمصر قبل الفتح الإسلامى وبعده وقد سبقت الإشارة إلى أنواع كثيرة من الفلوس المصرية فى فجر الإسلام ، ومن ثم لا يمكن التسليم بأن الفلوس لم تكن توجد بمصر قبل عصر الأيوبيين ، والصحيح أن الكامل قام بإصلاح النقد المصرى كله من ذهب وفضة ونحاس كذلك وحدد سعر الدرهم الكاملى الفضة بثمانية وأربعين فلساً من النحاس ، ومنذ عهد الكامل « تتابع الملوك فى ضربها حتى

---

(١) انظر توفيق إسكندر : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية (مجلة الجمعية التاريخية سنة ١٩٥٧ م) ص ٤٢

كثرت فى الأيدى » وفى سنة ٦٥٠ هـ (١٢٥٢ م) أى فى بداية العصر المملوكى سول بعض الأمراء لسلاطين المماليك حب الفائدة فضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه وجعل كل فلس يزن مثقالا والدرهم يقدر بأربعة وعشرين فلساً ولم تكن الفلوس حتى ذلك التاريخ يشترى بها « شىء من الأمور الجليلة وإنما هى لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها » إلى أن كانت سلطنة العادل كتبغا فضربت فلوس خفيفة الوزن سنة ٦٩٥ هـ (١٢٩٥ م) وتقرر لأول مرة أن توزن الفلوس عند التعامل وأن يكون زنة الفلس درهم وحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمين فضة « وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً » فقد ترتب على ذلك أن أغلق الباعة حوانيتهم مما حمل والى القاهرة إلى استعمال العنف معهم بضربهم بالمقارع وتشهيرهم ليعودوا إلى بيع بضائعهم للجمهور مقابل الفلوس وزنا ؛ وقد حاول السلطان الناصر محمد بن قلاون علاج هذه الحالة بأن ضرب فلوساً جدداً زنة كل فلس منها درهم وعلى أحد وجهى الفلس بالخط النسخى المملوكى « لا إله إلا الله محمد رسول الله » وعلى الوجه الثانى اسم السلطان داخل بقجة مربعة ونودى فى القاهرة أن

يكون التعامل بالفلس الذى عليه بقجة وأن ترد الفلوس الخفيفة الوزن إلى دار الضرب .

وفى سنة ٧٥٩هـ فى سلطنة الناصر حسن بن قلاوون ضربت فلوس عبر عنها « بالجدد » زنة كل فلس منها مثقال (٤,٢٥جرامات) ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد وقد بقيت هذه الفلوس فى التعامل حتى عصر القلقشندى وذكر طريقة سكها وهى أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء ثم يخرج فيضرب قضباناً ثم يقطع قطعاً صغيرة ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية فيكتب عليها اسم السلطان ولقبه على وجه وعلى الوجه الآخر اسم مكان الضرب وتاريخه .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق سنة ٧٨٤ — ٧٩١ هـ (١٣٨٢ ١٣٨٩ م) تولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية فشره إلى الفوائد وتحصيل الأرباح فأكثر من ضرب الفلوس التى كثيراً ما كانت تخلط عند الوزن برءوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس. وبعث هذا الاستادار إلى أوربا لجلب النحاس الأحمر وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال واتخذ بالإسكندرية داراً لسك الفلوس فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة « وراجت رواجاً

صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد » واستمرت الفلوس تتكاثر حتى غمرت الأسواق وأصبحت هى النقود القانونية فتنسب إليها المبيعات وقيم الأعمال كلها وقــدر الدينار الذهب على أساسها فبلغ سعره فى القاهرة مائة وخمسين فلساً بينما فى الإسكندرية وهى مركز الحركة التجارية فى العصر المملوكى بلغ الدينار ثلثمائة فلس .

وفى سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م) والسنوات التالية استمرت الزيادة فى ضرب الفلوس المملوكية بسبب زيادة استيراد النحاس من أوربا ولكن وزن الفلوس نقص إلى الثلث ورغم ذلك كان السلطان المملوكى يقرر سعراً مرتفعاً للفلوس النحاسية الجديدة « بينما ينادى على التى قبلها بالرخص فتشترى لدار الضرب وتضرب ، ثم بعد أيام تعاد الفلوس العتق قبلها إلى الميزان » كما حدث مثلا فى سنة ٨٠٧ هـ وفى هذا خسارة محققة لأصحاب الثروات ، إذ بينما كانت ثرواتهم من الفلوس النحاسية ذات القوة الشرائية المرتفعة والمقدرة على أساس العدد نراها بعد ذلك القرار تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية فيتدهور المركز الاقتصادى لأصحاب هذه الثروات ، ولا يخفى علينا ما فى هذه التقلبات غير المتوقعة فى القوة الشرائية للنقود ، من إخلال

بالعدالة الاجتماعية بين الناس لما يترتب عليها من إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي بطريقة عمياء ، وقد كان ابن إياس على حق حين علق على انخفاض الفلوس العتيقة سنة ٧٨٩ هـ (١٤٧٥ م) « بأن الناس قد خسروا بهذا التسعير ثلث ثرواتهم من النقود » ولم يطرأ على المركز النقدي للبلاد أي تحسن حتى آخر عصر المماليك فنرى في عهد الغوري مثلا في صفر سنة ٩٠٧ هـ أن الأسواق تتعطل من البيع والشراء بسبب الفلوس التي ضربها هذا السلطان وهي « تخسر في المعاملة الثلث » وفي شهر رجب من نفس السنة ضرب السلطان فلوساً جدداً نقش عليها هيئة شباك فوقف أمر الفلوس التي كانت قبل ذلك « وصارت السوقة لاتأخذ إلا الفلوس التي منقوش عليها الشباك فوقف حال الناس وصارت البضائع تباع بسعرين بسعر من الفلوس الجدد وسعر بالفلوس العتق » وفي سنة ٩١٨ هـ أي قبل نهاية العصر المملوكي بأربع سنين قرر القاضي المحتسب أن تكون الفلوس الجدد والعتق بالميزان على حساب الرطل بنصفين فوقف حال الناس بسبب ذلك . والواقع أن عصر الغوري الذي جاء في ختام عهد الجراكسة شهد أقصى حدود الاضطراب في النقود حتى علق أحد المؤرخين على نقوده بأنها « أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ولا يجوز في ملة من الملل » .

والخلاصة أن عصر المماليك الجراكسة يمكن أن تطلق عليه « عصر النحاس » ، إذ أن الفلوس فى هذه الفترة كثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات والأجور كلها تنسب إلى الفلوس خاصة . وقلت لذلك كميات الذهب المتداولة . ولم يخف على مؤرخنا المصرى المقريزى هذه الظاهرة الاقتصادية الهامة وهى « أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق » والمقصود بالنقود الرديئة هنا النقود التى تقومها الدولة بأكثر من قيمتها فى السوق العالمية كسلعة أما النقود الجيدة فهى نقود المعدن المقوم قانوناً بأقل من قيمته التجارية كسلعة ، وهذه القاعدة تعرف عند الاقتصاديين المحدثين « بقانون جريشام » نسبة إلى الاقتصادى البريطانى الذى عاش فى القرن ١٦ م أى أن المؤرخ العربى قد سبقه فى إيضاحها بمائة سنة تقريباً ، وقد استطرد المقريزى فى توضيح أثر الإسراف فى إصدار الفلوس واستخدامها ، موضحاً أثر التضخم فى حالة طبقات المجتمع ، فذكر أن الأفراد ذوى الدخل المحدود الثابت هم الذين يتأثرون تأثراً كبيراً بهذا التضخم ، واقترح حلا لهذه المشكلة الاقتصادية التى تسبب عن رواج الفلوس بهذا الشكل فى عصر الجراكسة العودة

التعامل بالذهب والفضة كأساس للتداول ، أما الفلوس فيجب أن يقتصر صرفها فى « محقرات المبيعات » أى فى الصفقات التجارية البسيطة ، ومن ثم تهبط الأسعار لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس النحاسية من الصفقات الكبرة ستقتصر على وحدات أقل من الذهب والفضة وتصبح الفلوس نقوداً مساعدة وحسب .

نقودنا في العصر التركي

وضع الأتراك العثمانيون أيديهم على مصر سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧م) ونظام النقد على ما رأينا من فوضى العصر المملوكى ، وقد كان طراز النقود العربية فى عصر المماليك ، بما تضمنه من شهادة التوحيد والرسالة المحمدية ، من بين الأسس التى بنى عليها السلطان سليم الأول عدوانه على مصر ، مدعياً أنه وقف عند حد الشرع الشريف فى حربه مع الدولة المملوكية ، فقد استفتى على جمالى أفندى فى مسائل ثلاث أوردها المؤرخ النمساوى همر Hammer فى كتابه « تاريخ الدولة العثمانية » يهمنا منها السؤال الثالث :

« إذا كانت أمة (يقصد المماليك) تنافق فى احتجاجها برفع كلمة الإسلام ، فتنقش آيات كريمة على الدنانير والدراهم مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل . . . فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محل الخلاء لقضاء حاجاتهم ، فكيف ينبغى معاملة هذه الأمة ؟ » فأجاب المفتى بأن هذه الأمة إذا رفضت الإقلاع عن ارتكاب هذا العار جاز إبادتها . والحق أنه كما يقول

d'ohsson تعليقاً على هذه الفتوى : « أن فظاعة الجواب لايضاهيها شيء سوى حماقة السؤال » .

إذ أن النقود الإسلامية منذ تعريبها وهى تحمل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وآيات من القرآن الكريم ولم يحتج على ذلك أحد من الغيورين على الدين قبل السلطان سليم كما لم تكن مصدر فتوى لتحليل الحرب ضد من يضرب مثل هذه النقود من الدول الإسلامية.

ورغم أن العثمانيين قد أبادوا الدولة المملوكة فعلا وأزالوا من كتابات النقود العربية شهادة التوحيد والرسالة المحمدية والآيات القرآنية واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان العثمانى مثل : ضارب النضر . صاحب العز والنصر ، فى البر والبحر أو سلطان البرين (بر آسيا وأوربا) وخاقان (رئيس) البحرين (المتوسط والأسود) إلا أنهم رغم هذا كله لم يأتوا بأية إصلاحات لأنظمة النقود بل أن قيم العملة العربية أصبحت عرضة للتغيير المتتابع بحيث « يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفاً لسعر المبادلة ، وتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية ، وذلك كله فى أثناء حكم أول الولاة العثمانيين » ولم يكن هذا التعديل دليلا على سهر الحكومة العثمانية على مراقبة النظام النقدى فى البلاد ، بل كان فى الحقيقة

إجراء يراد به ما يعود على بيت المال من الفائدة بجعل سعر المبادلة فى مصلحته، وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية، وكثيراً ما لجأ الأتراك وقت إرسال الجزية السنوية من مصر إلى إستانبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة مما كان سبباً فى زيادة عبء الضرائب عما كان عليه بل، إذا ما عجزت مالية الدولة العثمانية يوماً عن الوفاء بالتزامات الحروب ، لجأ السلطان إلى توزيع النحاس على الشعب بالقوة لاستبداله منهم بنقود الذهب .

ويمكن أن نعتبر النقود المصرية منذ فتح السلطان سليم للبلاد نقوداً تركية بكتابات عربية ، فقد ارتبطت أشكالها وقيمها بالأوامر العثمانية حتى قوالب السك نفسها التى تضرب بها هذه النقود كانت ترد من استانبول وتسلم إلى أمير الضربخانة المصرية لسك نقودنا العربية عليها، ولم يكن فى وسع الشعب أن يتخذ أية وسيلة للاحتجاج على هذا الوضع غير الإضراب أحياناً عن البيع والشراء ، فقد حدث مثلاأن ضرب السلطان سليم فلوساً أشار إليها ابن إياس فى كتابه « بدائع الزهور » بأنها فى « غاية الخفة فوقف حال الناس بسبب ذلك وحصل لهم الضرر الشامل وغلقت الدكاكين » .

ويعتقد الأب انستاس الكرملي أن أول نقود العثمانيين فى مصر هي « الخيرية » التى ضربت من الذهب وأطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى خاير بك أول ولاتهم فى مصر ، ولقبها العامة باسم « خرية » ولكن الواقع أن السلطان سليم ضرب أولا نقودا ذهبية أطلق عليها اسم « سلطانى » أو « أشرفى » وهو امتداد للفظ « الأشرفى » الذى ألفه الشعب منذ عهد المماليك أما « خيرية » فقد أطلقت على نقد ذهبي آخر ضربه الأتراك منذ عهد السلطان محمود الثانى وسمى بهذا الاسم نسبة إلى تعبير « تنظيمات خيرية » الذى بدئ باستعماله فى عهد هذا السلطان .

وقد ضرب السلطان سليم كذلك نقوداً ذهبية أطلق عليها « زر محبوب » أى « الذهب المحبوب »[١] نقش على وجهها الكتابات العربية الآتية :

---

(١) ليس صحيحاً ما ذكره الكرملي من أن (محبوب) اسم أحد المماليك سنة ٦٩٨ هـ (١٢٩٩ م) النقود العربية ص ١٧٥ و ص ١٨٤

ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى البر والبحر
سلطان سليم شاه بن
بايزيد خان عز نصره ضرب
فى مصر

وظل هذا النوع من النقود يتداول بديلا للدنانير العربية وتسجل عليه أسماء سلاطين آل عثمان منذ عهد سليم فأخذنا نسمع عن « محبوب سليمى » نسبة لسليم « ومحبوب مصطفاى » نسبة إلى مصطفى الثانى وهكذا . وكثيراً ما كان ينقش اسم السلطان على وجه النقد فى هيئة طغراء عثمانية بدلاً من الكتابة النسخية فى سطور متوازية ولذلك أطلق على هذا النوع من النقود أحياناً اسم « طغرالى التون » أى النقد الذهبى ذو الطغراء أى الطرة وقد شاع استعمال هذا النوع من النقود فى كل بلاد العالم العربى التى استولى عليها العثمانيون لارتفاع عياره وجمال نقشه حتى تزينت به النساء فيعلقونه فى أعناقهم أو اقراطا فى آذانهم وكانت قيمته تساوى ٣٧,٥ قرشاً صاغاً . وخير ما يوضح لنا أنواع النقود التركية التى تداولتها مصر فى العصر العثمانى ما ذكره

مصطفى الذهبي الشافعي فى جدوله وأهمها : الخيرية ، والمحبوب بأنواعه السليمي والمصطفاوى ، والمحمودى ، والعدلية ، وكلها من الذهب ، والبشلك والتمشلك والأكلك والتلق والقروش وكلها من الفضة إلى جانب نقود أوربية أخرى فى مقدمتها البندقى والمجر من الذهب والريال الفضة الهولندى والنمساوى والأسبانى والفرنسى وقد أطلقت على هذه الريالات مسميات كثيرة فى مصر كالريال الحجر والمشط والريال الشنكو والريال الفرانسة . وكل المسميات وغيرها وردت فى كثير من حجج الوقف فى العصر العثمانى فى مصر مما تسبب عنه بعد قانون حل الأوقاف الأهليـة كثير من الصعوبات أمام القضاء عند الفصل فى مواد الاستحقاقات أو مواد الفرز والتجنيب التى تستند على تقييم هذه النقود بالعملة الحالية لاسيما وأن القوة الشرائية لهذه النقود قد اختلفت على مدى السنين منذ القرن السابع عشر حتى اليوم وقد استدعى هذا منا بذل كثير من الجهد عند تقدير كل نقد يحال موضوعه علينا بمتحف الفن الإسلامى .

والواقع أن النقود الذهبية والفضية التى ضربت فى مصر باسم « الخندكار » (السلطان) جميعها فى غاية الغش والفساد على حد تعبير ابن إياس غير أنه يمكن القول بأن مصر منذ أوائل العصر

العثمانى سارت على نظام المعدنين فقد ذكر ابن إياس فى حوادث سنة ٩٢٦ هـ أن « البيع بيعان بيع بالذهب وبيع بالفضة » وقد أجبر الناس على هذا النظام قسراً فإن ملك الأمراء (الوالى نادى فى القاهرة فى هذه السنة أن يرد أحد من الناس معاملة الفضة « وكل من ردها شنق من غير معاودة) وكانت الفضة يومئذ فى غاية الغش كلها نحاس فإذا باتت ليلة تنكشف كلها (أى يظهر لون النحاس المخلوط بها) فكانت الانكشارية تدخل الأسواق وترمى تلك الفضة النحاس على التجار فكل من رد منها شيئاً تنهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها غصبا رغم أنفه » .

واستمرت سلسلة النقود العثمانية تتداول فى مصر حتى عصر محمد على سواء أكانت مضروبة فى إستانبول أو فى مصر نفسها ولم يقطع ترابطها غير حادثين أولهما ثورة على بك الكبير « شيخ البلد » الذى نجح فى سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ م) فى الخروج عن طاعة الدولة التركية والاستقلال بالبلاد وأكد استقلاله هذا بضرب نقود فضية فى مصر من القروش ذات العشرين ميديا (مؤيدى أوبارة) وسميت عشرينية وجعل على أحد وجهيها طغراء باسم السلطان العثمانى المعاصر وهو مصطفى الثالث ونص كتابتها « سلطان مصطفى

ابن أحمد خان عز نصره » . وعلى وجهها الآخر نقش عبارة « ضرب فى مصر سنة ١١٨٣ هـ » مع استغلال حرف الباء فى كلمة (ضرب) باستخدامه كياء راجعة لكلمة « على » التى سجلها على قروشه كما ضرب على بك قروشاً أخرى فضية من فئة أربعين ميديا ونقش على وجهها كذلك طغراء باسم السلطان مصطفى الثالث وعلى وعلى الوجه الثانى اسمه ومكان وتاريخ الضرب (مصر سنة ١١٨٣هـ)

وهكذا نرى أن على بك الكبير رغم ثورته على الدولة العثمانية لم ينفرد بالسلطة إذ كان لا يزال يعترف بشرعية سيادة السلطان العثمانى حتى أنه أثبت اسمه فى طغراء خاصة على وجه قروشه ، ولم تستمر حركة على بك طويلا على أى حال ، فقد قضت عليها الدولة العثمانية وتولى مشيخة البلد بدلا عنه محمد بك أبو الذهب فنادى بإبطال قروش على بك بأنواعها ، فخسر الناس خسارة عظيمة من أموالهم « وباعوها بالأرطال للسبك واقتصر على صرب الأنصاف العددية والمحبوب والزر والنصفيات لا غير ، ونقصوا وزنها وعيارها ونقصت قيمتها وغلت فى المصارفة أكثر من الضعف لتغافل الحكام وتوالى الحوادث والمحن والغلاء والغرامات » .

أما الحادثة الثانية التى قطعت سلسلة التداول للنقود العثمانية فى

مصر هى وصول حملة بونابرت إلى مصر والاستيلاء عليها سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) فأعاد نابليون تشغيل الضربخانة المصرية فى القلعة تحت إشراف الفرنسيين وقد كانت النقود العربية وقتذاك إحياء للقورش المصرية فى عهد على بك ويذكر Samuel Bernard فى كتاب وصف مصر (ج ١٦ ص ٢٩٢) أن هذه النقود الجديدة التى ضربها الفرنسيون كانت مقبولة فى السوق التجارية .

نقود عهد أسرة محمد على

كانت النقود المصرية فى أول عهد هذه الأسرة خليطاً من العملة التركية ضرب القسطنطينية أو غيرها من دور السك العثمانية ، وبعض العملات الأجنبية ومجموعات من النقود المصرية على الطراز التركى حدد أنواعها فرمان خاص صدر سنة ١٢٢٠ ﻫ (١٨٠٦م) وقصرها على المحبوب ونصفه وعملات أخرى مساعدة من النحاس ، وتذبذبت أسعار هذه النقود كلها بين الحين والآخر ويكفى أن نشير هنا إلى ما ذكره الجبرتى فى هذا الصدد من أن « المعاملة فحش نقصها جداً خصوصاً الذهب البندقى الذى كان أحسن أصناف العملة فى الوزن والعيار والجودة فإن العسكر تسلطوا عليه بالقص ، فيقصون من الشخص الواحد مقدار الربع أو أكثر أو أقل ويدفعونه فى المشتريات ولا يقدر التاجر على رده أو طلب أرش نقصه ، وكذلك الصيرفى لا يقدر على رده أو وزنه . وقتل بذلك قتلى كثيرة وأغلق الصيارف حوانيتهم وامتنعوا من الوزن خوفاً من شرهم . . . وكانوا يأخذون الريالات الفرانسة إلى دار الضرب ويسبكونها ويزيدون عليها ثلاثة أرباعها نحاساً ويضربونها قروشاً يتعاملون بها ثم ينكشف

حالها بعد مدة يسيرة وتصير نحاساً أحمر من أقبح المعاملات شكلا لا فرق بينها وبين الفلوس النحاس التى كان تصرف بالأرطال فى الدولة المصرية السابقة (المملوكية) فى الكم والكيف » .

وهكذا اضطربت المعاملات فلجأت حكومة محمد على إلى إصدار تسعيرة رسمية للنقود سنة ١٨٠٨ م بعد صدور فرمان سلطانى يمنع « تعلية أو نقص » قيمة النقود الذهبية والفضية عن مثيلاتها فى الآستانة وقدر البندق الذهب بثمانية قروش والمحبوب الإسلامبولى بستة والمحبوب المصرى بخمسة والقرش الواحد بأربعين بارة أو نصف فضة ورغم ذلك استمر نظام النقد مضطربا حتى أصدر محمد على دكريتو سنة ١٨٣٤ كمحاولة لإصلاح العملة فاتبع نظام المعدنين رسمياً ، ولذلك نقوداً ذهبية وفضية وجعل نسبة المبادلة بين المعدنين ١ : ١٥,٥ ، أى أن الوزن من الذهب قررت له قيمة تعادل ١٥,٥ مثيلا من الفضة ، واحتكرت حكومة الباشا سك النقود فهى التى تصدر قطع العملة ، وهى التى تستولى على أرباح دار الضرب ، فقد حدث مثلا أن سمع محمد على بوسيلة رائجة فى أعمال الصيرفة تتعلق بالريال الفرانسة الذى يساوى فى مصر ٣٦٠ نصف فضة أى ٩ قروش ، بينما كان يقدر فى الشام بثلثمائة نصف فقط ؛ فكان يرسل إلى وكلائه بالشام ألف كيس شهرياً من أنصاف الفضة

ليأتوه بدلا منها ريالات فرانسة ، يضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاساً ويضربها فضة عددية « فيربح فيها ربحاً عظيماً » على حد قول الجبرتي .

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها عشرون قرشاً وأخرى من الفضة ذات عشرين قرشاً وزنها أكثر من الذهب بمقدار ١٥,٥ مرة وذلك تبعاً للنسبة المتعامل بها في أوربا وقتئذ ، ولم تكن النقود المصرية المحدودة كافية لسد حاجة السوق التجارية المحلية أو الخارجية ، مما أدى إلى تداول النقود الأجنبية بكثرة لذلك حدد لها « محمد على » أسعاراً رسمية ، وجعل وحدتها الريال النمساوى المسمى « أبو طاقة » وحدد قيمته بعشرين قرشاً كما حدد أسعار الريال الألمانى ، والأسبانى ، والأمريكى ، والوينتو ، والجنيه الإنجليزى ، والمجر ، والبندقى ، والديلون ، وجاءت هذه التسعيرة بنتيجة عكسية إذ سبب تحديد قيم هذه العملات الأجنبية زيادة الاضطراب وإدخال كثير من النقود الزائفة إلى السوق المصرية ، مما زاد في صعوبات مصر المالية . هذا إلى أن صدور أوامر عثمانية في فبراير سنة ١٨٣٩ نصت على منع تداول المسكوكات التركية القديمة بأنواعها المختلفة والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة وكذلك

سبائك الذهب والفضة ، أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول فى مصر ، فى وقت كانت فيه الضربخانة المصرية قد توقفت عن سك عملة جديدة فعجزت الحكومة عن دفع المرتبات للموظفين مدة تسعة عشر شهراً واضطر الباشا آخر الأمر إلى إعطائهم تذاكر بمرتباتهم المتأخرة كان يصرف بعضها من بيت « توسيجة » Tossiza بعد خصم ٢٠ ٪ من قيمتها .

ورغبة فى أن يضع الباشا حداً للتلاعب والمضاربات المالية فى أسعار النقود ويطمئن على تحصيل الإيرادات وصرفها فى مواعيدها ، وافق فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ (٢٧ يناير سنة ١٨٤٣ م) على إنشاء مصرف مقره الإسكندرية الغرض منه — كما قال محمد على نفسه « تداول المسكوكات على حسب فياتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة . » وكان هذا الإجراء فى ذاته إقرارا من حكومة محمد على بفشل الباشا فى الانفراد بشئون الإدارة المالية . وقد أظهرت مقدمة اللائحة التى تأسس البنك بمقتضاها أنه « كثيراً ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى على حسب فئاتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة

التجارية . بالأسعار التي وضعت لها لوائح متعددة . . . وإنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعارها فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك من بنوك الممالك المتمدنة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية » . وقد أسهمت الحكومة فى أكثر من نصف رأس مال هذا البنك والباقى يدفع من قبل أصحاب الامتياز وهما المسيو ميخالى توسيجا اليونانى والمسيو جولو باستر pastré الفرنسى . وقد استمر خلفاء محمد على فى ضرب نقودهم تحت شروط الفرمان الشاهانى الصادر من الباب العالى فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م) الذى حتم أن تكون النقود المصرية باسم السلطان العثمانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانة الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز ، والتزم بذلك عباس الأول ومحمد سعيد واسماعيل وتوفيق فلم تسجل على النقود العربية التى ضربت فى عهدهم — أياً كان نوعها — اسم واحد من هؤلاء ، ولم يكن يميزها عن النقود العثمانية سوى الإشارة إلى إنها « ضرب فى مصر » .

غير أن الفترة ما بين موت محمد حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تميزت بارتباك النقود فى مصر ارتباكاً شديداً بسبب

رداءة صنعها وقلة ما سك منها ، والتشكك فى صحتها ، لما قام به بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف فى وحداتها . وزاد الأمر سوءاً أن كثيراً من الصيارفة كانوا يتنقلون فى القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة فى أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة ، حتى إذا ما انقضى الموسم وأخذت قيمة النقود الفضية تقل لعدم الحاجة إليها ، تقدم التجار الأجانب لشرائها من الفلاحين بأقل من أسعارها ، وزاد تدهور مركز النقد العربى فى مصر فى وقت نشأت فيه مشكلة الديون التى خلفها إسماعيل ، فكلما انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات وزاد مقدار الدين العام ، ونتج عن ذلك خسارة مالية كبيرة لإصرار الدول الأجنبية على عدم قبول نقود رديئة مقومة بأقل من قيمتها الاسمية ، مما اضطر مصر إلى تصدير كل ما تحصل عليه من نقود جيدة فأفسح ذلك المجال لطغيان الجنيه الإنجليزى على ما عداه من أنواع النقود الأجنبية فى أسواقنا المحلية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام للنقود المصرية يؤسس على وحدة للنقد مع سك نقود مساعدة تحل محل العملات الأجنبية ، وقد حدث فعلا أن بدأت الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ تحت المراقبة الثنائية فى عصر توفيق فى إصلاح النقود وتولت ذلك لجنة خاصة من

علماء المال والاقتصاد تعطلت أعمالها خلال الثورة العربية وما تلاها من حوادث الاحتلال ، فأعيد تأليف لجنة أخرى فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية وإشراف المستشار المالى البريطانى وعضوية قاضى أفندى وشيخ الإسلام ووكيل المالية وناظر الضربخانة ووكيل إدارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدى بالإسكندرية ، وتولت هذه اللجنة تحديد وحدة للنقود المصرية، وبيان أنواع النقود المساعدة ، ووضع شروط سك هذه النقود وعيارها . واستعانت اللجنة بمديرى دور الضرب فى لندن وباريس وفينا وألمانيا ، وأخيراً تقدمت بعد عام من البحث باقتراحاتها فى تقرير أقرته الحكومة بدكريتو خاص فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، واستقر الرأى على اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود، وتقرر وزنه ٨,٥ جرامات من الذهب ، إذ كانت الفضة فى أغلب الدول مستمرة فى الانخفاض حتى اتبعت معظم الدول نظام المعدن الفردى الذهبى . وتقرر ضرب قطع أخرى من الذهب من ذات الخمسين قرشاً والعشرين والعشرة قروش والخمسة ، كما سكت بكثرة نقود فضية مساعدة من ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرش والقرشين ونصف وربع القرش لتحل محل النقود الفضية الأجنبية التى اتفق على سحبها من التداول تدريجياً ، وقسم الجنيه إلى مائة قرش وقسم القرش إلى

عشرة مليمات بدلا من تقسيمه القديم إلى أربعين بارة إلى جانب النقود البرونزية من ذات النصف والربع مليم فأصبح للنقود النيكلية ثلاث وحدات وللنقود البرونزية وحدتان على ألا يجبر أحد من الأهالى على قبول ما تزيد قيمته من هذه النقود النيكلية والبرونزية عن عشرة قروش .

وقد لوحظ أن القشع الذهبية ذات العشرة قروش والخمسة قروش لم يتداولها الناس لصغر حجمها ، فأصبحت لا تستعمل إلا للزينة وتقديمها فى مناسبات الأفراح والحفلات ، وأصبحت فيما بعد تسك بناء على طلب خاص من الأفراد نظير رسم قدره ١٥٪ مقابل سكها لهم ، ورأت الحكومة سحب القرش الفضة تدريجياً لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع فحل محله القرش النيكل . والحق أن النقود المصرية نالت نصيباً كبيراً من الإصلاح فى ظل دكريتو سنة ١٨٨٥ ، حتى أن النقود الفضية المحلية نجحت فى طرد النقود الفضية الأجنبية ، فأعلنت الحكومة أنها لا تقبل فى خزائنها أصناف النقود من الريال أبو طاقة ، والريال أبو مدفع ، والريال المجيدى والريال الشنكو ، والفرنك ، والروبية ، والشلن ، اعتباراً من أغسطس سنة ١٨٨٨ وفى سنة ١٨٩٨ أنشىء البنك الأهلى المصرى

وحصل على امتياز من الحكومة بإصدار أوراق البنكنوت على أن يكون نصف ما يصدره مضموناً برصيد ذهبي والنصف الآخر بصكوك تعينها الحكومة .

غير أن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤م) أدى إلى اختفاء جزء كبير من النقود الذهبية والنيكلية والبرونزية اذ اكتنزها الأفراد ، فارتفعت أسعار الفضة فى مصر خلال هذه الحرب وزادت قيمتها الاسمية وخاصة بعد أن غرق فى الطريق مقدار كبير من النقود الفضية المرسلة إلى مصر من دور السك البريطانية بسبب الغواصات الألمانية ، مما اضطر الحكومة إلى استعمال النقود الفضية الهندية من الروبيات التى كانت تحتفظ بكميات كبيرة منها فى خزائنها وحدد لها سعر قانونى مؤقت ظل حتى أبريل سنة ١٩٢٠ .

كما أن البنك الأهلى وهو المصرف الوحيد الذى كان له حق إصدار أوراق البنكنوت من فئة ١٠٠ جنيه وخمسين وعشرة وخمسة ونصف الجنيه لم يتيسر له نقل الذهب من أوربا لتغطية أوراق البنكنوت التى يصدرها فتقرر أن يكون لهذه الأوراق نفس القيمة التى للذهب ، فكثر تداوله رغم عدم قبوله للصرف بالذهب موقتاً ، ولكن فرضت الحكومة على هذا البنك أن يودع فى بنك إنجلترا

ذهباً يكفى لضمان البنكنوت ولم يعدل هذا النظام إلا فى سنة ١٩١٦ بقرار خاص أعفى البنك الأهلى من شرط حفظ الذهب واستبداله بأذونات على الخزينة البريطانية مستحقة الدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الإنجليزية وبذلك نجحت بريطانيا فى ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى فى المعاملات والمبادلات .

وفى سنة ١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م) انفصلت مصر عن تركيا فكان ذلك بداية لاستقلال النقود المصرية وتحررها من الارتباط بنقود العثمانيين ضرب الآستانة ، ولكن الضربخانة المصرية عجزت عن سد حاجة السوق من النقود المحلية فكانت مصر تضرب نقودها فى مدينة بمباى بالهند أو برمنجهام فى إنجلترا باسم السلطان حسين كامل وذلك على أساس مرسوم صادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ بحيث لا يختلف طراز النقود عما حدده دكريتو ١٨٨٥ ، ولكن الطغراء التركية استبدلت فى معظم القطع باسم « السلطان حسين كامل » بالخط النسخى المتقن وأسفل الاسم سجل تاريخ توليته العرش بالهجرية وعلى ظهر النقد سجلت عبارة « السلطنة المصرية » مع بيان قيمة النقد بالعربية والإنجليزية وتاريخ الضرب بالهجرية والميلادية .

واستمرت نقود السلطنة المصرية تضرب كذلك فى عهد فؤاد

الأول مدة سلطنته إلى أن ضربت نقود ذهبية بدار السك بلندن سنة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) باسم (الملك فؤاد) بملابسه الملكية وهى من فئة الخمسة جنيهات بقطر ٤٠ م — ووزن ٤٢,٥ جرام والجنيه الواحد بقطر ٢٤ م ووزن ٨,٥ جرامات ونصف الجنيه ضرب سنة ١٩٢٣ م بقطر ٢٠م ووزن٤,٢٥ جرامات ، وهكذا تتابعت النقود الملكية بصورة فؤاد الأول على أحد وجهى النقد الذهبي والفضي وسجلت على الوجه الثانى بالخط الديوانى عبارة « المملكة المصرية » مع تاريخ الضرب بالهجرية والميلادية ولم تكن نقودنا فى عهد الملكية البائدة تضرب فى مصر بل استمرت تسك فى لندن أو برمنجهام بإنجلترا أو بودابست بالمجر .

نقودنا منذ قيام الثورة

لعله يبدو غريباً حقاً أن واحداً من أسرة محمد على لم يأخذ بيد الضربخانة المصرية بالقلعة ويعمل على تزويدها بالآلات اللازمة لها مما كان سبباً فى زيادة العملة الورقية ، وتخلف الضربخانة عن تزويد السوق المحلية بالنقود اللازمة ، وأخيراً ألحقت أعمال دار السك بمصلحة الدمغة والموازين حيث ظلت إلى أن أشرقت الأرض بنور الثورة المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فظهرت إلى الوجود دار السك الحالية فى أبهى صورة وأعظمها سنة ١٩٥٤ ، ولم يقف نشاط هذه الدار « عند زيادة الإنتاج وإمداد غير الجمهورية العربية المتحدة بما تطلبه ، بل امتد نشاطها إلى تجويد الإنتاج وتنويعه وتطويره وتطويعه إلى مطالب العصر المتجددة ، وخفض تكاليفه ورفع مستواه الفنى » .

وقد اهتمت حكومة الثورة بإصلاح نظام النقود إصلاحاً شاملا فى ضوء تلك القوانين التى صدرت منذ سنة ١٩٥٣ وكان أولها القانون رقم ٢٤٦ الخاص بتعديل عيار النقود الفضية بعد أن لاحظت الحكومة فروقاً كبيرة بين قيمة المعادن الداخلة فى صنع كل نوع

من النقود وبين قيمتها الاسمية مما يسمح بتحقيق ربح من عملية السك دون إيجاد الضمان الكافى لمنع اختفاء هذه النقود من التداول نتيجة اختزانها أو صهرها لاستعمالها فى الأغراض الصناعية والاتجار فيها ، خاصة وقد طرأ — تحت ظروف الحرب العالمية الأخيرة — تغييرات كبيرة على أثمان المعادن المختلفة ، مع ندرة وجود بعضها ، وفى أحيان أخرى كانت تتجاوز قيمة المعادن الحقيقية القيمة الاسمية للنقد مما أدى اختفاء شطر كبير من النقود الفضية والنيكلية،لاسيما بعد أن اشتد الطلب على معدن النيكل للأغراض الصناعية وأصبح استعماله فى سك النقود غير ميسور لندرته وعدم ثبات أثمانه .

وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد أن تبحث نظام النقود المصرية بما يتمشى مع ما طرأ من تطور فى هذا المضمار . لذلك استقر الرأى على أن تقل نسبة معدن الفضة بالنسبة للنحاس فى قطع النقود الفضية من فئات العشرين والعشرة والخمسة قروش ويقل حجمها ووزنها كذلك ، بحيث يصبح وزن قطعة العشرين قرشاً مساوياً لوزن وحجم العشرة قروش المتعامل بها والمضروبة قبل الثورة، والعشرة قروش تساوى وزن وحجم الخمسة قروش ، كما رأت وزارة المالية والاقتصاد أن عملية سك كميات كافية من النقود

الجديدة لتحل محل ما هو متداول من نقود ما قبل الثورة سيستغرق بعض الوقت ، ويخشى أنه لو سحبت النقود المعدنية المتداولة من السوق ، قبل أن يتم سك القدر الكافى من النقود الجديدة ينشأ عن ذلك اضطراب فى السوق قد يؤدى إلى اختفاء النقود المعدنية من التداول ، لذلك رأت الوزارة الإبقاء على النقود المتداولة فلا تسحب إلا بعد أن تكون قد أطلقت مقادير كافية من النقود الجديدة لتحل محلها ، وفى الوقت نفسه أصدرت وزارة المالية تعليمات إلى خزائن الحكومة بحبس النقود الفضية التى تدخل إليها وعدم اطلاقها للتداول لإعادة سكها بالعيار والوزن الجديدين للنقود الفضية ، وقد أسفر ذلك عن سك نقود فضية بدلا عنها تعادل ضعف قيمتها الاسمية على الأقل دون أن تتحمل الحكومة فى ذلك نفقات تتعدى تكاليف إعادة السك وثمن ما أضيف من معدن النحاس .

وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات التى تسمح بسك نقود تذكارية ، يسمح بتداولها قصد تسجيل الأحداث الوطنية والمناسبات القومية ، فقد رخص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ لوزير التجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد مصر القومى إصدار نقود تذكارية يحدد وزنها وعيارها ونماذجها وسعرها مجلس الوزراء ، فسكت

قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبي التذكارى بوزن قدره ٨,٥ جرامات نقش على وجهه عربة رمسيس الثانى وعلى ظهره قرص الشمس المجنح مع تسجيل اسم « جمهورية مصر » ومقدار النقد وتاريخ السنة الهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بخمسة جنيهات مصرية[1] وكذلك سكت نقود من فئة الخمسة جنيهات ذهبية تذكارية لها نفس طراز الجنيه الذهبي التذكارى ، ولكن القطعة تزن ٤٢,٥ جراما وحدد سعر بيعها بخمسين جنيهاً مصرياً[2] ورغم ذلك نفدت كمياتها بسرعة عجيبة وواجهت الخزانة العامة طلبات مستمرة من الهواة للحصول عليها مما جعل الحكومة تعيد سكها من جديد سنة ١٩٥٧ .

وفى سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ روعى سك نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسين قرشاً على أن يكون وزن القطعة ٢٨ جراما وأن ينقش على وجهها فتاة فرعونية ترمز إلى مصر وقد حطمت الأغلال التى فى يديها وهى تحمل شعلة الثورة ، وعلى ظهر القطعة سجل جمهورية مصر

---

(١) قيمة القطعة الفعلية ٣,٦٠٥ جنيهات .

(٢) قيمة القطعة الفعلية ١٨,٠٢٤ جنيهاً .

وقيمة القطعة «خمسون قرشاً» مع النقش الفرعونى وتاريخ السنة الهجرية والميلادية .

وكذلك سكت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بمناسبة تأميم شركة قناة السويس نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسة وعشرين قرشاً وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ سكت نقود فضية تذكارية كذلك من فئة الخمسة وعشرين قرشاً بمناسبة افتتاح مجلس الأمة . وفى سنة ١٩٥٨ صدر القرار رقم ١٠٧٠ يخول لوزير الخزانة إصدار نقود ذهبية تذكارية من فئة نصف الجنيه بوزن قدره ٤,٢٥ جرام بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة .

أما القطع البرونزية التذكارية من فئة العشرين مليماً فقد صدر بشأنها قرار جمهورى خاص بمناسبة افتتاح سوق الإنتاج الصناعى والزراعى فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ وتزن القطعة الواحدة ٥,٧٥ جرامات ونقش على وجهها رمز الصناعة والزراعة وعبارة « تذكار سوق الإنتاج الصناعى والزراعى بالقاهرة » وعلى الظهر سجل اسم الجمهورية العربية المتحدة وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية .

وبمناسبة العيد الأول لقيام الجمهورية العربية المتحدة صدر

قرار جمهورى سنة ١٩٥٩ يرخص لوزير الخزانة سك نقود فضية تذكارية من فئة العشرة قروش قابلة للتداول بوزن ٧ جرامات للقطعة وقطر ٢٧ مم وعلى وجهها نقش شعار الجمهورية العربية المتحدة وعلى الظهر تذكار قيام الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ مع بيان السنة الهجرية والميلادية .

وبمناسبة البدء فى تنفيذ السد العالى ضربت نقود ذهبية تذكارية من فئة الخمسة جنيهات بوزن قدره ٤٢,٥ جراما وقطر ٣٧ مم ونقش على الوجه رسم يمثل السد العالى وعبارة « تذكارية تنفيذ السد العالى بأسوان » وعلى الظهر نقش النسر الفرعونى وعبارة « الجمهورية العربية المتحدة » وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بثلاثين جنيهاً كما سكت نقود أخرى ذهبية من فئة الجنيه عليها نفس النقش والكتابات الزخرفية بوزن قدره ٨,٥ جرامات للقطعة وقطر ٢٤ مم وحدد سعرها بستة جنيهات .

هذه هى نقودنا منذ قيام الثورة حتى اليوم وجلها نقود تذكارية لا تحمل صور الملوك ولا أسماءهم ، بل تحمل صور الآثار المصرية التى ترمز للأصالة والخلود ، مثل أبى الهول والشمس المجنحة ، أو تحمل شعار الإنتاج الصناعى والزراعى ، أو رمز التحرير

والحرية ، أو صورة السد ذلك الصرح المجيد الذى تعمل الجمهورية على تشييده بعرق الجيل الصاعد وسواعده ، وكل هذا وذاك قصد التعبير عن مصر وعظمتها فى الماضى ، وما يجرى فيها من نهضة فى الحاضر . ولعل أجمل هذه النقود جميعها تلك القطعة الذهبية ذات الجنيه الواحد والخمسة جنيهات التى تحمل على وجهها صورة الشمس المجنحة وعلى ظهرها عربة رمسيس الثانى وفوق رءوس الخيل نجد كلمة « مصر » بالهيروغليفية .

وإنا لنأمل وقد آن أوان تحقيق هذا الأمل أن نرى من بين منتجات دار السك الحالية قطعاً تبدو عليها انطباعات القومية العربية فتزدان بالمنشآت المعمارية والزخارف والكتابات العربية التى تحيط بصورة البطل العربى جمال عبد الناصر رائد القومية وراعيها ، وتسجل على هذه النقود شعار نقودنا العربية منذ فجر الإسلام ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ .

خاتمة

وبعد فإن المتتبع لقصة النقود العربية فى هذا الكتاب منذ فجر الإسلام حتى اليوم يستطيع أن يتبين من خلال الأدوار التى مرت فيها نقودنا ، الجانب الاقتصادى والفنى ومدى ارتباطهما بالأحوال السياسية التى سادت الشرق العربى ، وكل هذه الأدوار رغم تعددها يمكن تلخيصها فى المراحل الآتية :

١ – مرحلة الانتقال :

منذ الفتح الإسلامى ٢٠ هـ (٦٤١ م) حتى قيام الدولة الطولونية ٢٥٤ هـ (٨٦٨ م) وفى هذه الفترة ظهرت تبعية النقود المصرية لنقود الخلافة فى دمشق ثم فى بغداد رغم وجود انطباعات محلية طفيفة .

٢ – مرحلة الاستقلال النقدى :

منذ العصر الطولونى حتى الفتح العثمانى لمصر ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) وفى هذه الفترة تمتعت مصر والشام بنقود قومية مستقلة صدرت على يدى الطولونيين والإخشيديين والفاطميين والأيوبيين والمماليك .

٣ ـ مرحلة الانهيار النقدى :

منذ الفتح العثمانى حتى ١٩١٦ م وفى هذه الفترة ارتبطت نقودنا العربية بالنقود التركية فى أشكالها وأوزانها وعيارها ، ولم يكن لحكومة مصر فى عهد أسرة محمد على حق إصدار النقود فى غالبية هذه الفترة دون الحصول على إذن خاص يتمثل فى تلك الفرمانات العثمانية التى تحدد نوع النقد الذى يسمح بضربه فى مصر بوزن وعيار معينين . وقد خضعت مصر خلال تلك الفترة للاحتلال البريطانى وأنشئ البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ وبدأ فى إصدار العملة الورقية بضمان رصيد ذهبى يودع فى لندن وقد نجحت بريطانيا فى استبدال الغطاء الذهبى منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ بأذونات على الخزانة البريطانية وكانت السيادة فى الواقع للجنيه الإسترلينى رغم قانون الإصلاح النقدى الصادر فى ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ وقانون ١٨ أكتوبر ١٩١٦ وقد ظل هذا القانون الأخير أساساً للسياسة النقدية فى مصر فى عهد الملكية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

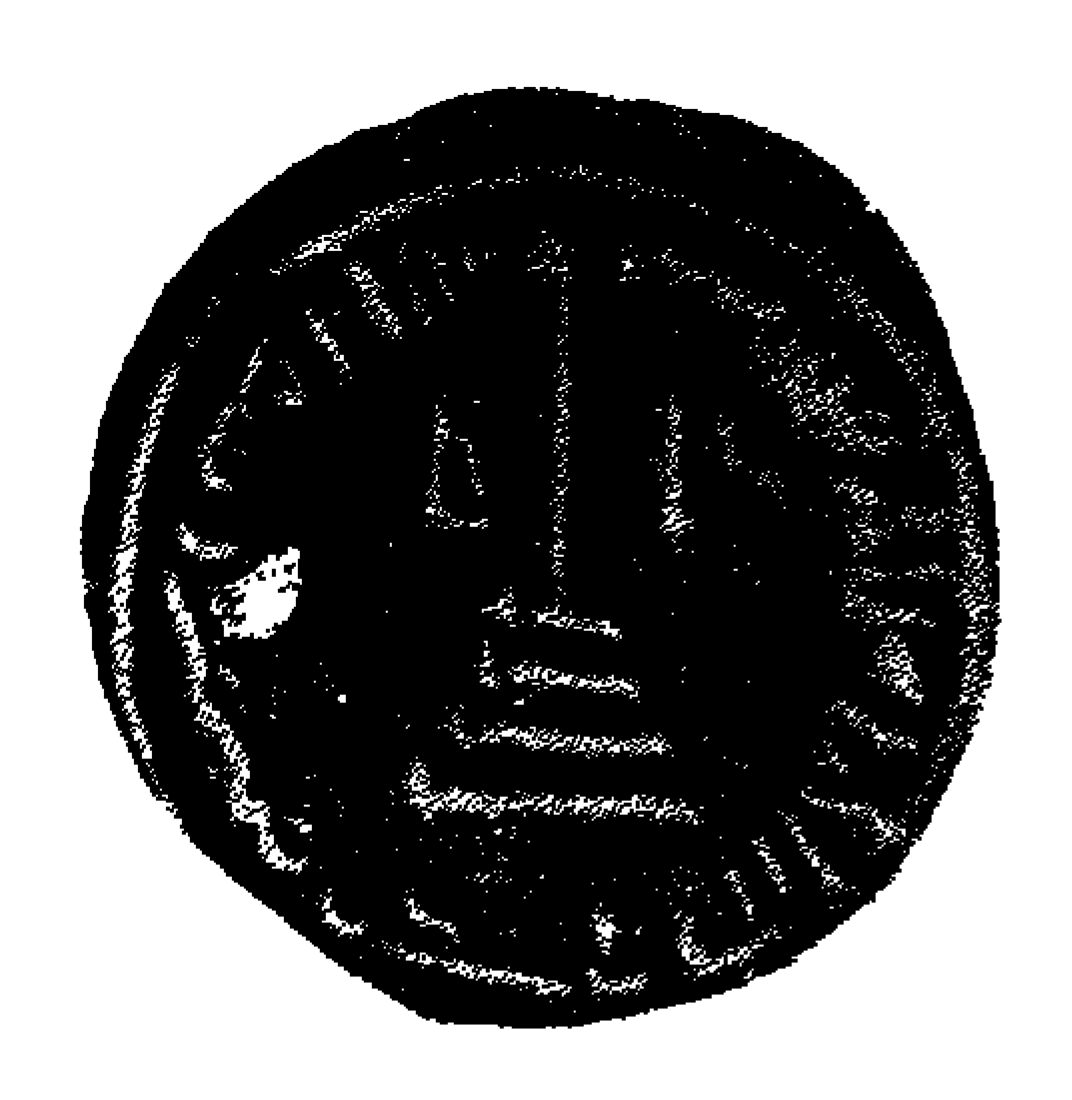
٤ ـ عصر النهضة النقدية :

وفى هذه المرحلة استقلت نقودنا بطابع معين يتفق ومنطق الثورة التى بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من حيث النهوض بجميع مرافق الإنتاج فى الدولة ،فأنشئت دار السك الجديدة وزودت بأحدث الآلات والمعدات والفنيين ، لسك نقود قومية تسد حاجة السوق المحلية كما عدلت قوانين العملة بحيث تتلاءم مع المصلحة القومية فصدرت منذ ١٩٥٣ عدة قوانين نقدية معدلة لقانون الإصلاح الصادر فى ١٩١٦ فى عهد الملكية ونهضت دار السك بأعباء كثيرة لا تتكرر فضربت الكثير من النقود التذكارية فى مناسبات عدة .

الفهرس

اللوحات

لوحة رقم (١)




دينار ذهب اسلامي بتأثيرات بيزنطية
وكتابات عربية كوفية




دينار اسلامي بصورة الخليفة عبد الملك
وتاريخ سنة خمس وسبعين

لوحة رقم (٢)





دينار اسلامي معرب وعلية شهادة التوحيد والرسالة المحمدية
ضرب سنة سبع وسبعين





دينار اسلامي ضرب سنة ١٠٥ هـ
وعليه معدن أمين المؤمنين بالحجاز

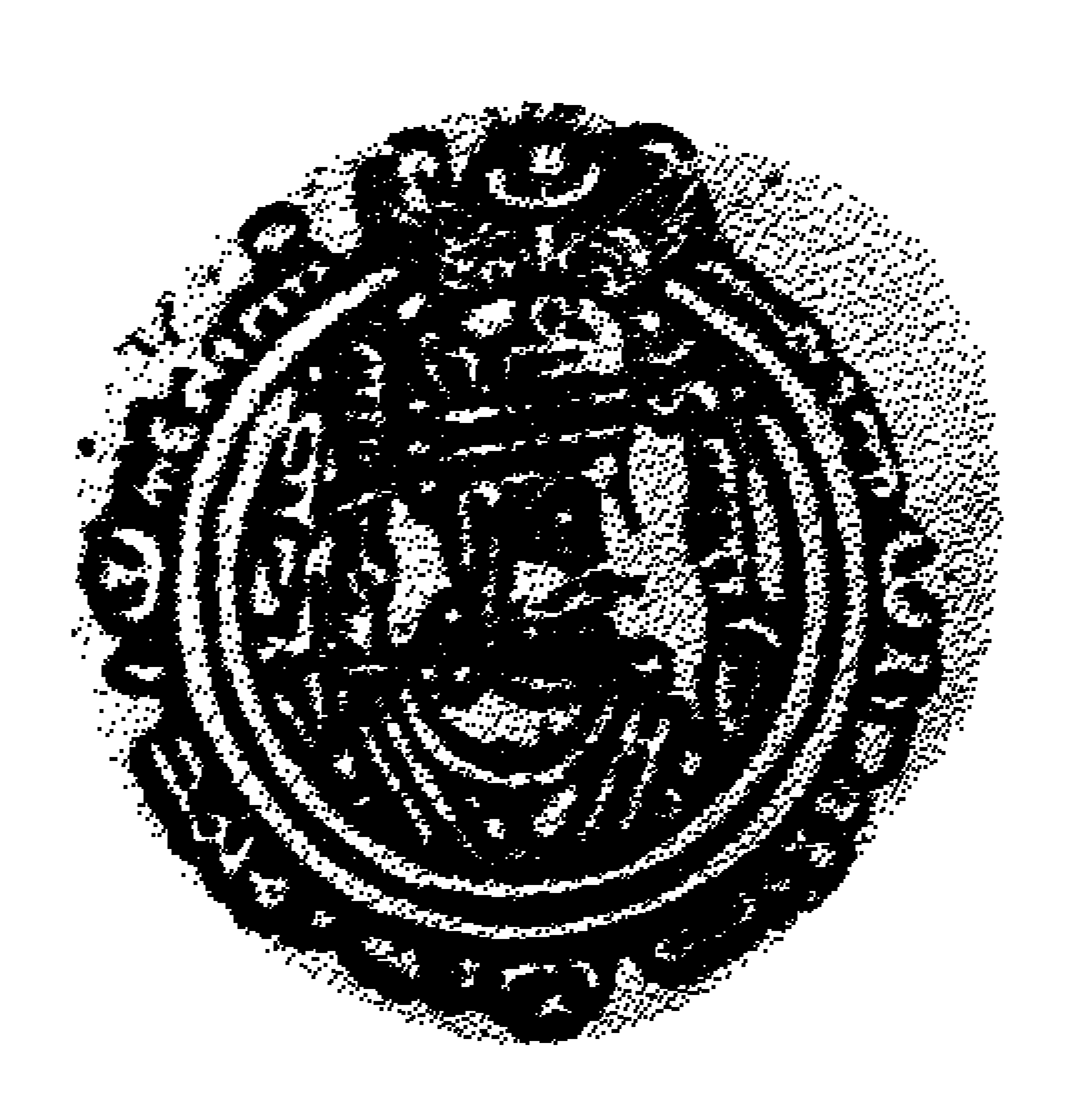
لوحة رقم (٣)





درهم اسلامى بتأثيرات ساسانية وعلية
فى هامش الوجه شهادة التوحيد



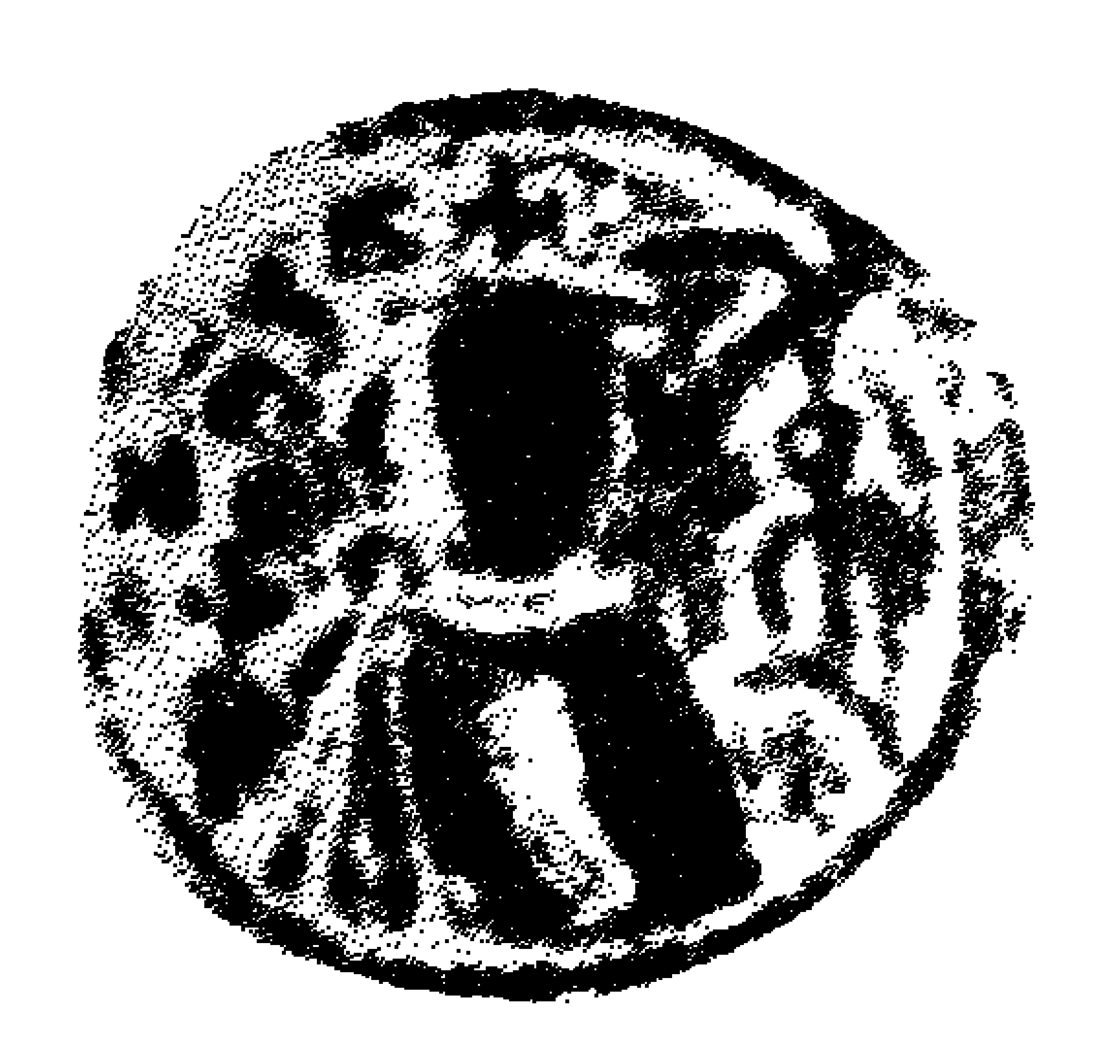


درهم اسلامى بصورة الخليفة عبد الملك
ضرب سنة خمس وسبعين

لوحة رقم (٤)

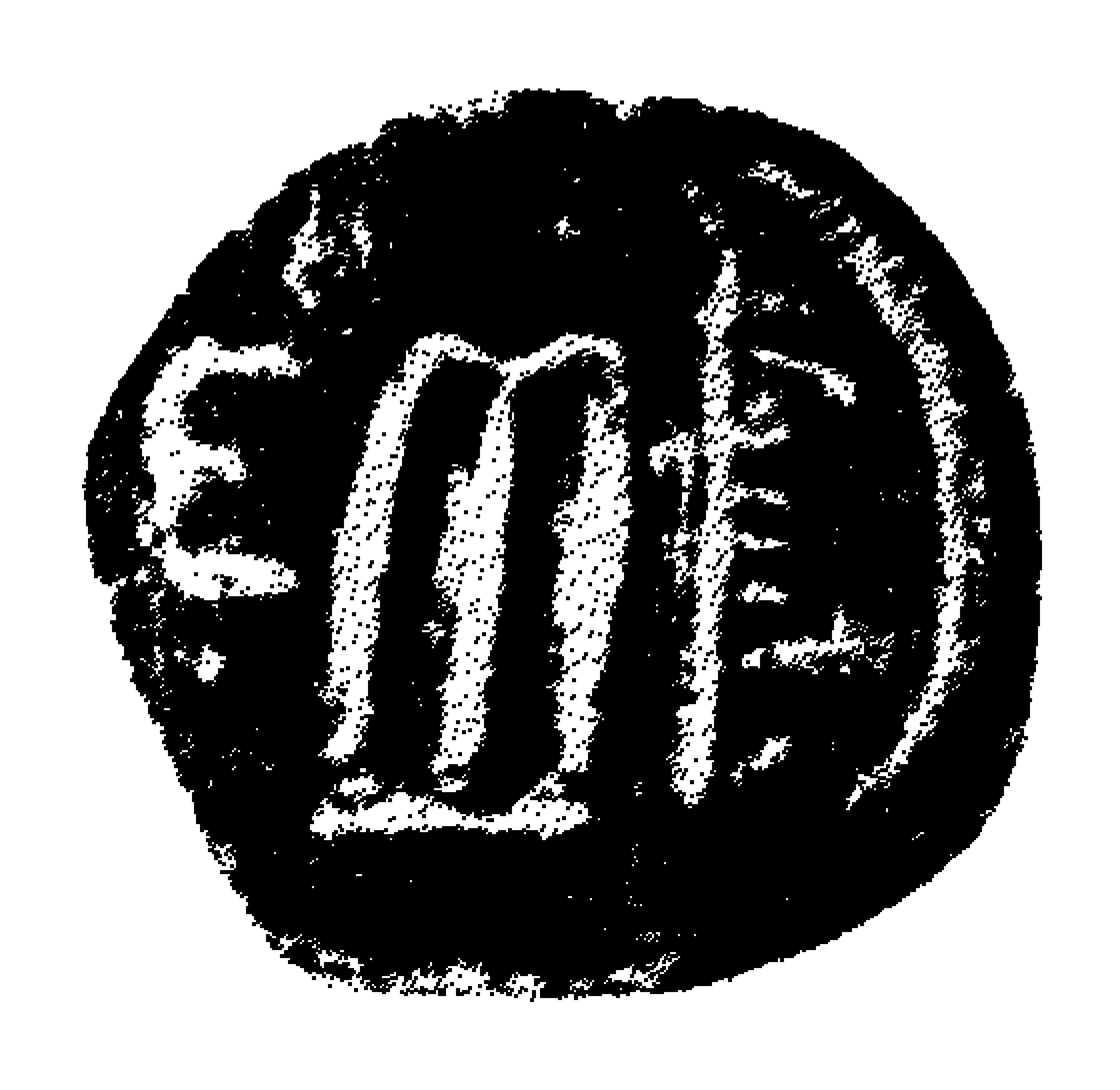



درهم فضة اسلامى معرب ضرب واسط
سنة خمس عشرة ومئة

فلس نحاس عربى بتأثيرات بيزنطية
ضرب حمص

لوحة رقم (٥)




فلس عربى بصورة عبد الملك
ضرب ايليا ـ فلسطين




فلس عربى بصورة الخليفة عبد الملك
ضرب حلب

لوحة رقم (٦)

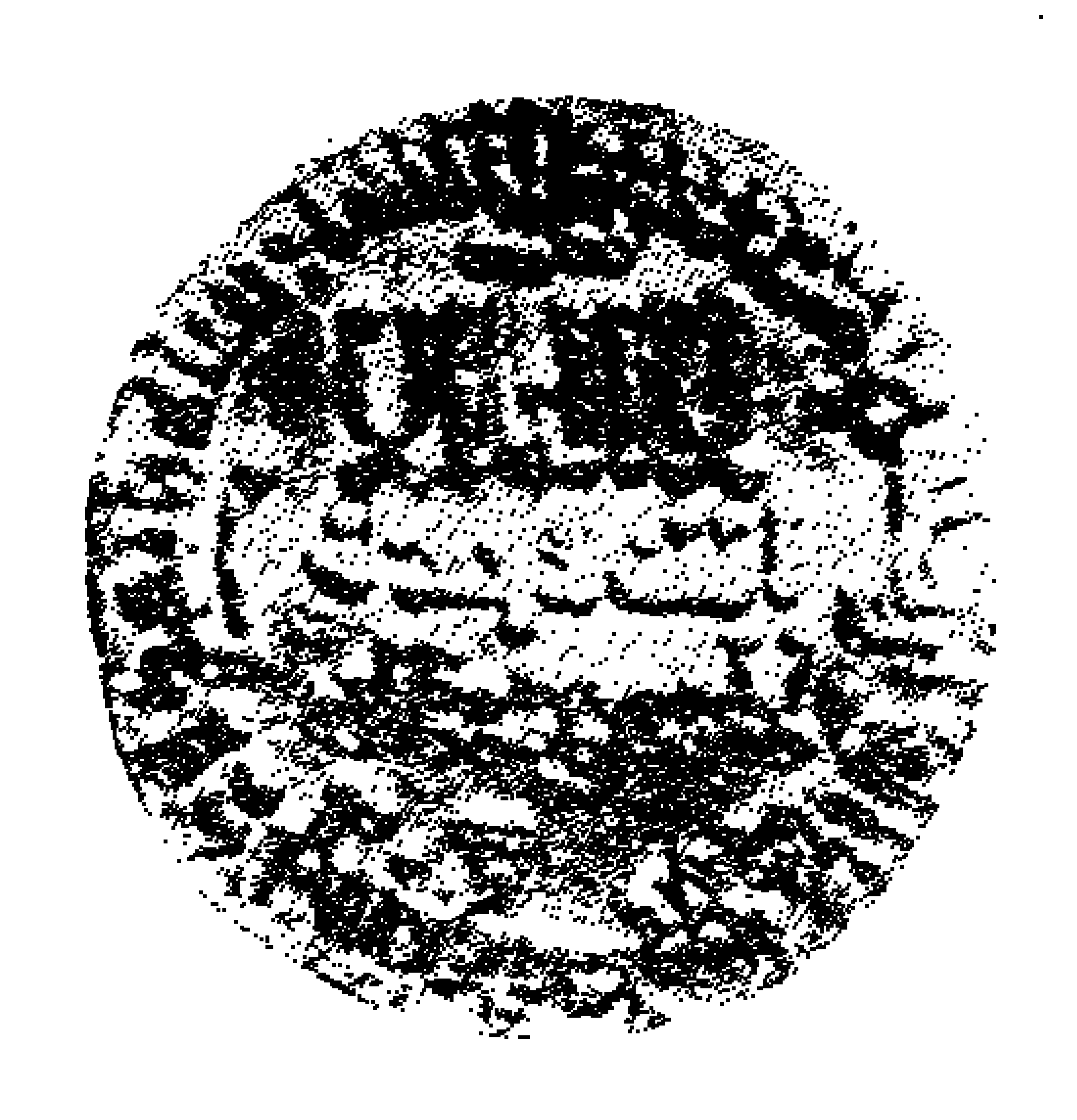



قلس اسلامى أموى يحمل دار ضرب الفسطاط
مصر فى مركزه




دينار عباسي ضرب سنة ثلث وثلثين ومئة

لوحة رقم (٧)

دينار عباسى علية اسم الخليفة الأمين
ضرب سنة خمس وتسعين ومئة




دينار عباسى بهامشين فى الوجه عليه اسم المأمون
ضرب مصر سنة احدى عشرة ومئتين

لوحة رقم (٨)





دينار احمدي باسم ابن طولون
ضرب مصر سنة ست وستين ومئتين





فلس طولوني مسجل عليه اسم احمد بن طولون (٢احمد)

لوحة رقم (٩)

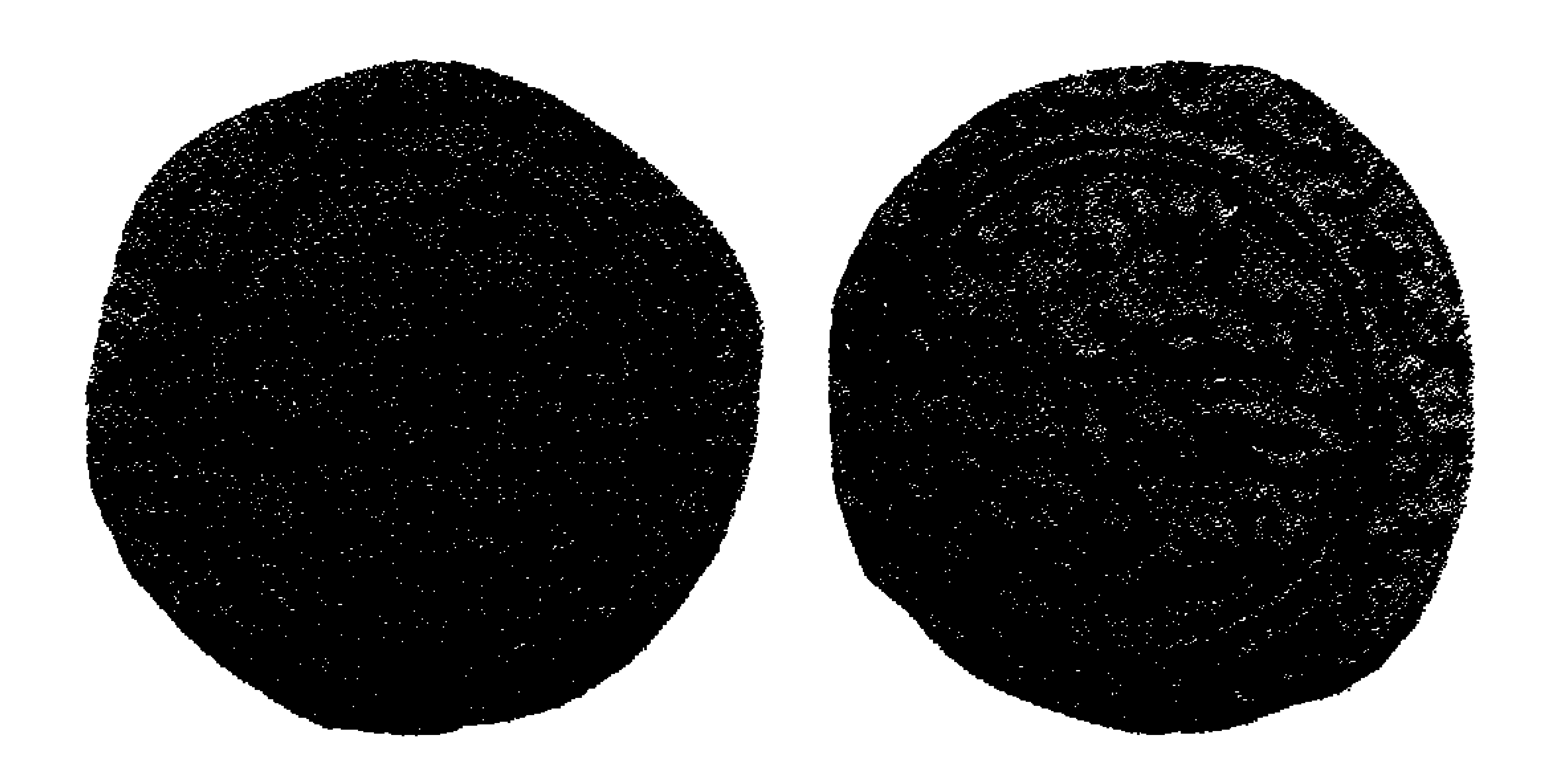



دينار أخشيدى باسم أبو القسم الأخشيد
سنة احدى وأربعين وثلثمائة




دينار فاطمى باسم الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله

لوحة رقم (١٠)



دينار أيوبى باسم الملك الكامل محمد
بالخط النسخى



أحد وجهى دينار صليبى تقليد للدنانير الاسلامية الفاطمية

لوحة رقم (١١)

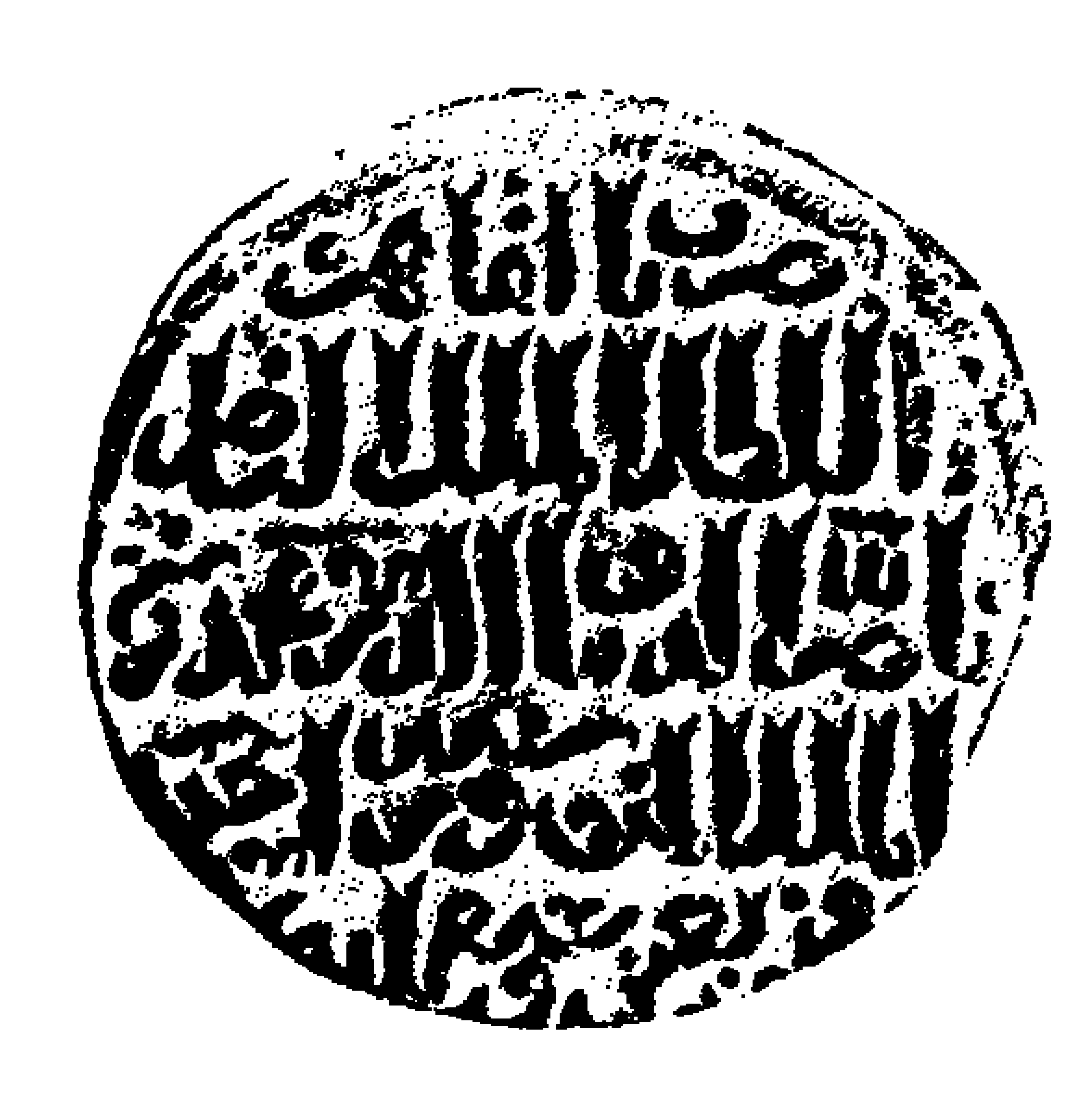



دينار مملوكى بحرى باسم شجر الدر أم خليل




دينار مملوكى بحرى باسم السلطان الظاهر بيبرس
وعليه رنك السبع

لوحة رقم (١٢)




دينار مملوكى بحرى باسم السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون




دينار مملوكى جركسى باسم السلطان أبو سعيد برقوق .

لوحة رقم (١٣)





دينار مملوكي جركسي باسم السلطان فريج بن برقوق

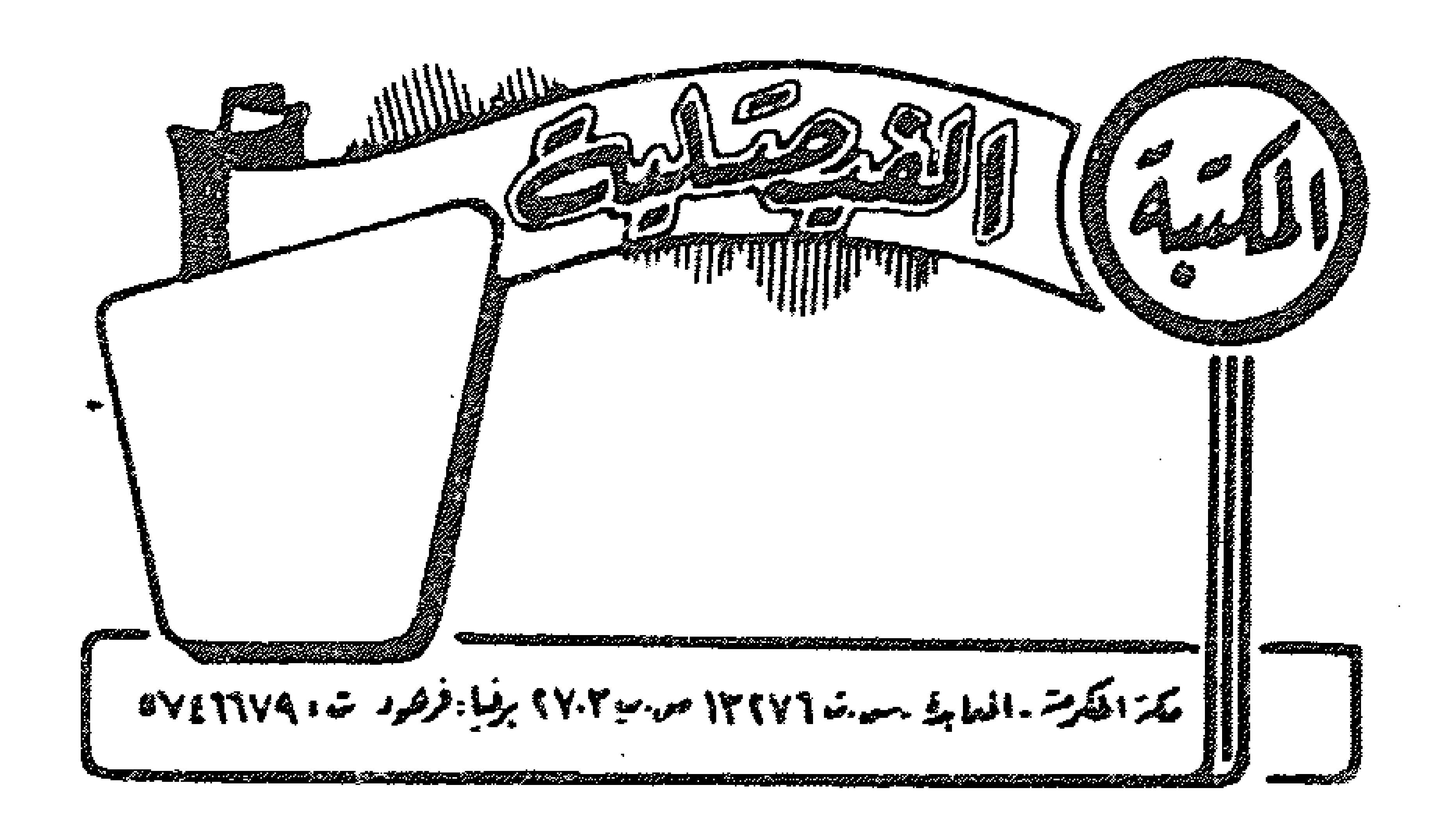




فلس مملوكي جركسي باسم السلطان خشقدم

رقم الايداع ١٩٨٧/١٥٢٢

دار الجيل للطباعة ١١ قصر اللؤلؤة - الفجالة
جمهورية مصر العربية تليفون : ٩٠٥٢٩٦


المكتبة
الفيصلية
مكة المكرمة - العتيبية - ص.ب ١٣٢٧٦ ص.ب ٢٧٠٢ برقيا: فرقود ت: ٥٧٤٦٦٧٩٠